الأمم المتحدة

A/66/PV.79

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٧٩**

الخميس ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوينلان (أستراليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لت7مويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

السيد برانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر رئيس الجمعية على تنظيمه لهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ونحن نرى أن هذه الجلسة التي تعقد في نهاية عام ٢٠١١ تتسم بأهمية خاصة لأسباب أساسية ثلاثة.

أولا، في هذا العالم المترابط والمتسم بعدم استقرار الاقتصاد الجزئي والتقلب المستمر، تشكل التنمية المحرك الرئيسي لإدارة العولمة وتنسيق السياسات الاقتصادية من أجل تسريع عجلة النمو العالمي. وتلك هي الرسالة الرئيسية التي رغبت مجموعة العشرين في توجيهها في مؤتمر قمة مدينة كان. ولم يعد يمكن اعتبار التنمية سياسات معزولة للمانحين. بل على العكس، هي عنصر رئيسي لجدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

واتسم هذا العام بنقطتين بارزتين أخريين للتعاون من أجل التنمية. وكانت النقطة الأولى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيار/مايو في اسطنبول، الذي أتاح فرصة لاتخاذ قرار بشأن خطة عمل للعقد المقبل لرفع أسماء نصف أقل البلدان نموا من القائمة. ثانيا، مكن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي عقد في بوسان قبل بضعة أيام، من إرساء الأساس لإقامة شراكة جديدة من أجل التنمية تمتد لتشمل جميع الشركاء – البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان الناشئة والقطاعين الخاص والتعاوني. وتجاوز ذلك الاجتماع جدول الأعمال التقليدي لفعالية المعونة إلى التركيز على فعالية التنمية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واليوم، تم التغلب بشكل عام على الفجوة التقليدية بين الشمال والجنوب. وفي اقتصاد يتسم بالعولمة، تتباين مسارات التنمية، وتبرز دول جديدة قوية اقتصاديا وتواجه البلدان النامية حالات مختلفة. وعلاوة على ذلك، تبرز تحديات عالمية تستدعي تصديات منسقة. وأخيرا، من الواضح أن البلدان النامية تؤكد أنفسها باعتبارها المحركات الجديدة للنمو. ولذلك علينا أن نبتكر خارج الحدود والأدوات التقليدية للمعونة.

ثانيا، لا تزال فرنسا ملتزمة بروح مونتيري والدوحة وبالرؤية المتكاملة لتمويل التنمية شريطة تنفيذ الخطوات الإنمائية التي غيرت العالم خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية من أجل إنشاء حدود جديدة للمعونة. وتؤيد فرنسا التنمية الشاملة، التي يظل فيها تحديث الموارد المحلية المحرك الأساسي. وشفافية النظم المالية وتعزيز قدرات جباية الضرائب الوطنية أمران حاسمان في ذلك الصدد. ومن ذلك المنطلق، تشكل مكافحة الولايات القانونية غير المتعاونة جانب أساسيا.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية حفاز أساسي، لا سيما في أقل البلدان نموا. ولا يمكن تجاهل الهدف المتفق عليه لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المساعدة. وكما هو معلوم جيدا، بالرغم من الأزمة وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية لفرنسا مستوى تاريخيا في عام ٢٠١٠، إذ ارتفعت إلى نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل ذلك ١٣ بليون دولار تقريبا، أو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن ذلك المبلغ، تذهب نسبة ١٨ في المائة، أو حوالي ١,٥ بليون دولار إلى أقل البلدان نموا. ولكن ذلك غير كاف. فالبلدان النامية بحاجة إلى حشد جميع الموارد المتاحة لإعادة إطلاق التنمية فيها. وتأتي تلك الموارد من القطاع الخاص وتبادلها التجاري والتحويلات المالية للمهاجرين.

ولذلك السبب، دعمت مجموعة العشرين نمو البلدان النامية بتحديد انعدام البنية الأساسية باعتباره العقبة الرئيسية في أفريقيا، وبمكافحة تقلب أسعار السلع الغذائية، وبجعل إجراء البحوث الزراعية والابتكار اهتمامين رئيسيين وبالدعوة إلى تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية. كما أنها تؤيد احترام المعايير التي تشجع الاستثمار في البلدان النامية، مما يوجد قيمة مضافة من خلال توفير الوظائف المحلية، وهي تدعو إلى حصول أشد الناس ضعفا على التمويل والتوظيف.

وعلى سبيل المثال، تشكل تحويلات المهاجرين جزءا كبيرا من دخل العديد من البلدان النامية. وفيما يتعلق بتلك المسألة، تلتزم بلدان مجموعة العشرين بتقديم المساعدة لتخفيض المتوسط العام لتكلفة التحويلات المالية للمهاجرين بحلول عام ٢٠١٤. وستنخفض تلك التكلفة من ٩ في المائة تقريبا في الوقت الحالي إلى ٥ في المائة، مما يمكن كل عام من إعادة توجيه أكثر من ١٥ بليون دولار إلى الأسر في بلدانها الأصلية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يستكمل التمويل الابتكاري الموارد الموجودة. وأكثر من ٢٤ بلدا تستخدمه بالفعل إضافة إلى المساعدة التي تقدم لها من أجل التمتع بتمويل مستقر مستمر عن طريق فرض ضرائب على الأنشطة التي تستفيد بصورة أكبر من العولمة. وبالنظر إلى أنه تم بالفعل جمع ما يقرب من ٦ بلايين دولار منذ عام ٢٠٠٦ من خلال التمويل المبتكر. فلماذا لا نوسع هذه الممارسة جيدة؟ إنها إحدى الوسائل المتاحة على الفور لضمان الزيادة التي تدعو إليها الأمم المتحدة.

وتدرك الجمعية العامة أن فرنسا، جنبا إلى جنب مع الأمين العام وشركاء آخرين كثيرين، تدعو إلى إنشاء آلية نعتقد أنها ستكون أكثر الآليات الواعدة من حيث الحجم والتأثير – ألا وهي فرض ضريبة ضئيلة على المعاملات المالية

والتي يعتبرها جميع الخبراء ممكنة من الناحية التقنية. وإلى جانب البلدان التي أعربت، في كان، عن تأييدها لفرض ضريبة إنمائية على المعاملات المالية، فقد أنشئ تحالف شركاء تحت قيادة مجموعة رائدة لضمان إحراز تقدم في المبادرة. وأؤكد للجمعية أننا قد عقدنا العزم على إحراز تقدم بهذا الخصوص. ومن الضروري للبلدان النامية أن تجعل صوتها مسموعا بشأن هذه القضية.

والنقطة الأخيرة التي سأتناولها هي أنه، في سياق الأزمة، يجب أن تصبح المساعدة التي نقدمها فعالة بشكل متزايد. وهذا هو المعنى الحقيقي لمبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن فعالية المعونة. وفرنسا ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في بوسان لتعزيز الالتزامات التي قُطعت في أكرا وباريس، وكذلك لإقامة شراكة عالمية جديدة وشاملة من أجل التنمية. وستواصل فرنسا الدعوة إلى تقديم مساعدة أقل تجزؤا وأكثر شفافية، تركز بقدر أكبر على أثر المعونة على التنمية وضرورة التدخل بطريقة تتواءم مع خصوصيات كل شريك.

وإصلاح الأنشطة التنفيذية الإنمائية للأمم المتحدة من خلال مبادرة توحيد الأداء هو أيضا تعبير عن الإرادة في ترشيد صرف المعونات داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نكون سعداء بذلك.

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه التنمية وتمويلها مجالا حكرا على دول مجموعة السبعة؛ ونحن الآن في زمن المسؤولية المشتركة. وقد أكدت مجموعة العشرين ذلك بالتذكير بأن الأمر يمثل شاغلا وواجبا لجميع بلدان مجموعة العشرين.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على الدور الأساسي للأمم المتحدة من أجل استئناف الحوار حول أهداف التنمية ووسائلها. ومشاركة جميع الدول هي السبيل الوحيد لكي نكون قادرين على التصدي للتحديات الحالية للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية المستدامة وإيجاد سبل لمكافحة تغير المناخ. وسيكون مؤتمر ريو + ٢٠ في عام ٢٠١٢ ومؤتمر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣ من اللحظات الحاسمة. وبالتالي، فإننا ندعو إلى بذل جميع الكيانات المعنية بتحديات التنمية لجهود مبتكرة – بما في ذلك بخصوص الإعلان الختامي.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود، أولا، أن أعرب عن مدى تشرفنا بأن ينضم إلينا في هذا الاجتماع للجمعية العامة عضو الكونغرس أرنالدو جوردي، الذي يمثل ولاية بارا البرازيلية التي تقع في المنطقة التي نسميها منطقة الأمازون القانونية. وجوردي، الذي ينحدر من تلك المنطقة، يتابع باهتمام بالغ المناقشات والمبادرات المتعلقة بتمويل التنمية.

ترحب البرازيل بالفرصة التي يتيحها الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لاستعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وبينما نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لتمويل عملية التنمية والتي تحل في العام المقبل، من المهم أن ننظر إلى المستقبل وأن ندرس التحديات التي تنتظرنا وأن نفكر مليا في التصويبات المطلوبة للمسار.

وتؤيد البرازيل تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتود الإدلاء بتعليقات إضافية بصفتها الوطنية.

تعتبر البرازيل تمويل عملية التنمية ركيزة أساسية لجدول أعمال التنمية. ونحن مقتنعون بأن العملية ليست هامة فحسب، ولكنها أيضا محورية للتصدي للتحديات الإنمائية المتعددة الجوانب التي يواجهها العالم اليوم. وتمويل التنمية عملية فريدة من نوعها حيث أنها تقر بالمصالح المشتركة بين

البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء في تعزيز نمو شامل وعادل ومستدام في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وبينما نسعى جاهدين إلى التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، فإن الإطار المتكامل الذي اعتمده توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يوفر منبرا مفيدا للتعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والمالية. والأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وإلى جانب مجموعة العشرين، يتعين عليها إرسال إشارة واضحة تدل على اتساق السياسات وتلاحمها من أجل معالجة الأزمة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وتمويل عملية التنمية يوفر إطارا شاملا لتعبئة الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ مونتيري، قطعت البلدان النامية خطوات كبيرة في تعبئة موارد محلية إضافية للتنمية. ومعظم البلدان النامية، إذ تسترشد بالحتمية الشاملة لتحسين مستوى معيشة مواطنيها والعمل على تحسين نوعية الحياة لشعوبها، تسعى بنشاط إلى إعطاء الأولوية للسياسات الشاملة المناصرة للفقراء ولمبادرات الرعاية الاجتماعية، سعيا إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة .

ومع الاعتراف بأن التنمية هي مسؤولية وطنية في المقام الأول، من المهم تسليط الضوء على أن الدعم الدولي أمر حاسم أيضا. وفي هذا الصدد، تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بدور أساسي في استكمال تعبئة الموارد المحلية وتحفيز الاستثمار الخاص لتعزيز التنمية. ويسرنا أن نلاحظ أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية زاد باطراد في السنوات الأخيرة، حيث بلغ مستويات قياسية في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل بكثير من المستويات المتفق عليها دوليا. وننضم إلى المجتمع الدولي في تكرار الدعوة إلى الشركاء من البلدان المتقدمة النمو لكي ينفذوا تنفيذا كاملا التزاماتهم الدولية بشأن المساعدة الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وبعد مرور عشر سنوات على إطلاق جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، فإن إمكانات تعبئة الموارد من أجل التنمية عن طريق التجارة لم تتحقق بالكامل. وإلغاء الإعانات للصادرات الزراعية، وكذلك إجراء البلدان المتقدمة النمو لخفض كبير في تدابير الدعم المحلية بالاقتران مع تعزيز الوصول إلى الأسواق، لا يزال وعدا لم يتحقق إلى حد كبير. وبينما قد لا نكون في وضع يمكننا من الانتهاء من جميع عناصر برنامج الدوحة الإنمائي في الأجل القريب، من المهم أن نبعث برسالة واضحة تدل على التقدم. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لضمان نتيجة ناجحة للمفاوضات ولإعادة التأكيد على دور منظمة التجارة العالمية في تعزيز تحرير التجارة وكبح جماح سياسة الحماية الجمركية ورصد تدفقات التجارة الدولية، مع تعزيز التنمية في الوقت نفسه.

وقد أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية أهمية تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية. ويجب المضي قدما في إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على سبيل الأولوية، بغية زيادة صوت ومشاركة البلدان النامية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العامين الماضيين، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إننا أيضا ملتزمون بتعزيز نصيب البلدان النامية من الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الأقل حتى تصل إلى مستوى التعادل مع البلدان المتقدمة. إننا نؤيد الاستعراض الشامل لنظام الحصص الحالي في صندوق النقد

الدولي، المقرر استكماله بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وكذلك الاستعراض العام للحصص، المقرر الانتهاء منه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبدون زيادة صوت ومشاركة البلدان النامية، لن يكون لدى المؤسسات المالية الدولية الشرعية والفعالية الضروريتين لمعالجة التحديات الملحة التي تنتظرنا في المستقبل.

ومع احترام ولايات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، نعتقد أنه من المهم تعزيز دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية. تحتل الأمم المتحدة بحكم عالميتها وشرعيتها، مكانة فريدة للمشاركة في المناقشات الدولية بشأن الإصلاح المالي والحوكمة الاقتصادية بغية دعم التنمية.

أخيرا، تعتبر البرازيل أنه من الضروري تعزيز تنظيم النظام المالي، بغية تفادي انعدام الاستقرار والمخاطرة المبالغ فيها وضمان تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي يمكن التنبؤ بها. وفي ظل اقتصاد دولي يزداد ترابطا، من المهم أن تخضع السياسات الاقتصادية الوطنية لتدقيق متبادل، بغية التخفيف من الآثار الجانبية غير المرغوبة على بلدان ثالثة، التي قد يؤدي إلى إجراءات دفاعية وما يصاحبها من ردود فعل. وبينما نسعى إلى تعزيز تعاف مستدام ومتوازن من الأزمة، فإنه من المهم بشكل حاسم تسريع إصلاح النظم التجارية والمالية والنقدية الدولية، صوب تحقيق نظام أكثر شمولا يضمن أن تعم الفوائد على الجميع، وخصوصا للفقراء.

السيدة دافيدوفتش (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بعقد الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وتقدر جهود رئيس الجمعية العامة في تنظيم هذا الاجتماع الهام جدا.

انتشرت التحديات الاقتصادية في السنوات الأخيرة عبر العالم. غير أن، العالم النامي يظل الأكثر ضعفا. ينبغي ألا يتحمل العبء لوحده. إن رسالة إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بخصوص أهمية التعاون الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتتطلب التحديات العالمية استجابة عالمية.

إن إسرائيل ملتزمة بروح توافق آراء مونتيري وبإعلان الدوحة. ونستمر في تعزيز جهودنا في العديد من المجالات المرتبطة بتمويل التنمية، من خلال الإسهام بمعارفنا ومواردنا. زادت إسرائيل بثبات من مساعدتها الإنمائية الرسمية، ويهدف جزء كبير منها إلى تعزيز التنمية المستدامة، خصوصا من خلال برامج بناء القدرات البشرية. ونظل ملتزمين ببلوغ الأهداف العالمية في أقرب وقت ممكن. وفي السنوات الأخيرة، زادت إسرائيل أيضا من مساهماتها السنوية في صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وهي فخورة بأنها ستكون في عام ٢٠١٢ عضوا في مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعضوا في مجلس اليونيسيف في عام ٢٠١٣.

لكن المساهمات المالية لا يمكن أن تكون الحل الوحيد لتحديات تمويل التنمية. يتعين أن يهدف التعاون الإنمائي لتهيئة الظروف في البلدان النامية التي تسمح لها باجتذاب الاستثمار والتمويل. وعلينا نشر التكنولوجيا وإحداث شراكات وتعزيز بناء القدرات في تلك البلدان. وعلينا تعزيز مصادر مبتكرة للتمويل. وفي ذلك الصدد، أدمجت إسرائيل الائتمانات البالغة الصغر كجزء هام من أنشطتها الإنمائية والتدريبية. يؤدي الائتمان البالغ الصغر دورا حاسما خلال أوقات يكون تمويل الائتمان فيها محدودا. وهو يساعد على نمو منشآت الأعمال التجارية. إنه يوفر فرص عمل. ويساعد على حماية البلدان من عدم التيقن الناجم عن التقلبات الاقتصادية.

إن إسرائيل تؤمن بالوفاء بالتزاماتها الإنمائية من خلال تشاطر تجربتها الإنمائية، وتطبيق الدراية الإبداعية والتكنولوجيا المبتكرة والحلول التي تنم عن حسن التدبير

للقضاء على الفقر المدقع والجوع. إننا نتشاطر خبرتنا مع البلدان النامية عبر العالم، خصوصا في مجالات مثل إدارة المياه والزراعة والصحة العامة والتنمية المجتمعية. وتسعى إسرائيل أيضا داخليا وكجزء من برنامجها التنموي إلى تحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم للجميع والمساواة بين الجنسين.

تأخذ الأنشطة الإنمائية لإسرائيل العديد من الأشكال المختلفة، بما في ذلك الشراكات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والثلاثية عبر العالم النامي. ونحن فخورون بأداء دور نشط في العديد من وكالات الأمم المتحدة، ونبقى ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي لضمان أن تحقق أهدافنا الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، إنجازات حقيقية.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يؤيد المغرب البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل تنزانيا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يسر وفدي المشاركة في هذا الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي يسعى إلى مواصلة التفكير في سبل تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، بفعالية.

تفصلنا، هذه السنة، سنوات قليلة على الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم يكتسي الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية أهمية خاصة. من هنا يتعين أن يعزز الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والتزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وبينما نجتمع هنا، يلوح في الأفق شك كبير بشأن أي تعاف للاقتصاد العالمي. في ذلك الصدد، يتعين التأكيد على أن السياسات الرامية إلى تصحيح الاختلالات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية ينبغي أن تقترن ببذل الجهود الرامية للتصدي لأسبابها الهيكلية الكامنة، حتى يكون بوسعنا توقعها وإحباطها وإقامة نظام حوكمة اقتصادي عالمي يؤدي إلى تحقيق التنمية.

إن ترابط الاقتصادات وتكافلها يعني أن توفر مناخ اقتصادي دولي موات يشكل شرطا مسبقا لتمكين البلدان النامية، وخصوصا البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا، من تحقيق نمو مستدام وشامل وحشد الموارد الضرورية لتنميتها.

وبينما وضعت استراتيجيات إنمائية وطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن مسألة الوسائل المتاحة خصوصا المالية منها، لوضعها موضع التنفيذ تبقى مطروحة دون إجابة، خاصة وأنه لم يتم الوفاء بالكامل بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية للعديد من البلدان. وفي ذلك السياق، يتعين القول إنه بالإضافة إلى عدم اكتمال الوفاء بتلك الالتزامات، فإن عدم إمكانية التنبؤ بالوفاء بها، يزيد من المصاعب التي تواجهها البلدان في تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الخاصة بالتنمية.

وبعد مرور سنة على مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، الذي دعا إلى حملة دولية مستدامة لصالح تحقيق تلك الأهداف، وإلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، فإن تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١١، يؤكد على أن وتيرة ونطاق التقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية من أجل التنمية يشكلان مصدر قلق، نظرا على وجه الخصوص للنسبة المتدنية لزيادة الموارد المدرجة في الميزانية للمساعدة الإنمائية الرسمية، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. حيث شهدت زيادة بنسبة ٢ في المائة فحسب مقارنة مع نسبة ٨ في المائة المسجلة في السنوات السابقة.

وبينما يدعو المغرب إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في مجال المساعدة الإنمائية، خصوصا الالتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنه يساند أيضا المبادرات الرامية إلى إرساء آليات مبتكرة للتمويل بغية توفير موارد إضافية للتنمية.

يتعين أن تكون التزامات الشركاء الإنمائيين تجاه أفريقيا متناسبة مع التحديات الإنمائية التي تواجهها القارة، خصوصا وأن الأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٧ والأزمة المالية والاقتصادية لسنة ٢٠٠٨ قد فاقمتا من معدلات الفقر. والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تلك الأزمات قد حدّت من قدرة البلدان الأفريقية على تمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا لم تتحقق بالكامل.

ولذلك، يؤكد وفدي على أهمية إنشاء آلية فعالة لمتابعة الالتزامات المقطوعة من أجل التنمية في أفريقيا، بوصفها أداة للتمكين من تنفيذ تلك الالتزامات وتيسير تنفيذها. وقد بينت تجربة أزمة عام ٢٠٠٨ مدى هشاشة أقل البلدان نمواً في مواجهة الاضطرابات الخارجية، خاصة بعد أن قوضت الأزمة بعض إنجازات تلك البلدان فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تتوفر لتلك البلدان القدرة التي تحتاج إليها للاستجابة للأزمات المختلفة التي تواجهها.

لقد وصلت مفاوضات التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية إلى حالة من الجمود. ولكي يتسنى للتجارة الدولية أن تقوم بدورها كاملاً باعتبارها القوة الدافعة للنمو والتنمية، من الأهمية بمكان أن تختتم المفاوضات في إطار جولة الدوحة في أسرع وقت ممكن، وأن تحقق نتائج من شأنها أن تضع التنمية في مركز النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما ينبغي لها أن تعزز وظيفة رصد الاقتصاد العالمي للتعرف على المخاطر في الوقت المناسب وتلافي العواقب الوخيمة للأزمات الاقتصادية والمالية كالأزمة التي وقعت في عام ٢٠٠٨.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تظل الأمم المتحدة المحفل الرئيسي للمعالجة الشاملة لمسألة تمويل التنمية. ونحن نؤمن إيماناً كاملاً بالإسهام المهم للتعاون بين بلدان الجنوب في الجهود الدولية من أجل التنمية. ولذلك، قامت المغرب ببناء شراكات، لا سيما مع بلدان أفريقية، من خلال الآليات الحكومية الدولية للتعاون والمشاركة المتزايدة للقطاع الخاص المغربي في إطار الأنشطة الاقتصادية في قارتنا.

وختاماً، أود التأكيد على الأهمية التي توليها المغرب للتنفيذ الشامل والفعال للالتزامات الدولية بشأن تمويل التنمية، فهي ذاتها أساس شراكة عالمية من أجل التنمية.

السيد سنهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الوفد التايلندي البيان الذي أدلى به أمس ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في حين أن العالم ما زال يعاني من تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، لم يعد يفصلنا غير ثلاث سنوات عن الموعد النهائي لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك احتمالاً فعلياً بعدم تمكن بلدان عديدة من تحقيق تلك الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الأزمة الاقتصادية والمالية تسبب أفدح الخسائر للأشد فقراً والأكثر هشاشة من بيننا، وخاصة أقل البلدان نمواً.

لقد انقضى زهاء ١٠ سنوات منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، واجه العالم أزمة مالية واقتصادية، وأزمة غذائية، وارتفاعاً صاروخياً في أسعار

النفط، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والبطالة بين الشباب، ومؤخراً، أزمة الديون في أوروبا. وهذه الأحداث مجتمعة غيرت بشكل جذري معالم الأفق الاقتصادي والسياسي العالمي عما كان عليه قبل ١٠ سنوات في مونتيري. والسؤال الحاسم الأهمية الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بكيفية الاستفادة من توافق آراء مونتيري في هذا السياق الصعب الجديد. وحتى نضع توافق آراء مونتيري في إطار منظورنا اليوم، قد يكون من المفيد أن نعدد الدروس المستفادة للاسترشاد بها في محاولتنا إيجاد السبيل الأمثل للمضي قدماً.

لقد بين لنا العقد السابق أن كل المواضيع الستة التي أكد عليها توافق آراء مونتيري تتساوى من حيث أهميتها للتنمية. وبين لنا أيضاً أن هذه المواضيع يكمل بعضها بعضاً، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بشكل منفصل، توخياً لأفضل النتائج. فهي خيوط في نسيج واحد يرسم الطريق إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة.

وتايلند، شأنها شأن العديد من معجزات شرق آسيا التي تكثر الإشارة إليها، شهدت نمواً اقتصادياً قوياً من خلال نموذج للنمو تقوده الصادرات والاستثمار المباشر الأجنبي الهام. ولذلك، لا حاجة بنا إلى تأكيد أهمية تعبئة الموارد الدولية وتعزيز التجارة الدولية من أجل التنمية. واختتام جولة الدوحة قد تأخر كثيراً، وتايلند تدعو إلى اختتام تلك الجولة على نحو عاجل، على أن تكون نتيجتها موجهة نحو التنمية.

ومع أهمية التجارة الدولية، فقد دللت الأزمة المالية العالمية أيضاً على أن الإفراط في الاعتماد على الصادرات الأجنبية يمكن أن يكون مصدر هشاشة. فقد علمتنا التجربة أنه لا يمكن للبلدان النامية أن تعتمد فقط على العوامل الخارجية، مثل الصادرات والاستثمار المباشر الأجنبي، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وينبغي تقوية الأسواق المحلية لحماية الاقتصادات ضد الصدمات الخارجية. ولذلك، فإن تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية تستحق اهتماماً جاداً وفورياً.

غير أن هذه التعبئة يجب أن تكفل كذلك التوزيع العادل للموارد المالية بين الجميع، بما في ذلك أضعف الفئات في المجتمع، بغية تحقيق نمو أكثر توازناً وشمولاً وعزم أكبر من جانب الشعب. وينبغي أن تهدف السياسات، بصورة خاصة، إلى تعزيز فرص العمل وتوفير العمل الكريم والاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية.

والحكومة التايلندية تعلق أهمية كبيرة على تحسن الوصول إلى التمويل، لا سيما بالنسبة للقطاعات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن واقع تجربتنا، فإن المبادرات التي تستهدف مجموعات محددة، مثل الصناديق القروية وصناديق تنمية المرأة، تشكل أدوات مفيدة لكفالة نتائج مستهدفة للتنمية حيث يمكن للناس أن يشاركوا مشاركة مباشرة، ومن ثم تكون لهم الملكية الكاملة.

ويمكن زيادة تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار المباشر الأجنبي عندما تأتي تلك الاستثمارات بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والارتقاء بالمهارات. ولذلك، يجب أن يقترن الاستثمار المباشر الأجنبي بالتعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية.

والتعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية. وفي هذا الصدد، دللت تايلند على التزامها بالشراكة العالمية فقدمت لجاراتها التعاون الفني في المجالات التي تتمتع بالخبرة فيها، كالزراعة والصحة العامة والتنمية المجتمعية، من خلال مبادرات إقليمية ودون إقليمية وغيرها. كما أن تايلند تدرك وتدعم بالكامل الدور الحيوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تعزيز بناء

القدرات ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية. ولذلك، يحدونا وطيد الأمل أن تفضي دورة المؤتمر الثالثة عشرة القادمة، التي ستعقد في الدوحة، إلى نتائج مثمرة وأن تساعد على التصدي للتحديات المختلفة التي قد تنشأ ونحن نسعى إلى عولمة تقودها التنمية.

وفي حين أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية مفيدة للتنمية، فإنها يمكن أيضاً أن تكون سلاحاً ذا حدين.

غالباً ما تهدد تدفقات رأس المال في الأجل القصير، التي تتسم بالتقلب والمضاربة في طابعها استقرار الاقتصاد المحلي. وعليه، فإن من المهم بشكل حيوي معالجة المسائل العامة الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو تايلند إلى زيادة فرص إبداء الرأي والمشاركة للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز. وستسمح مثل هذه الإصلاحات لتلك المؤسسات بوضع سياسات أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان النامية وستعزز المنظور الإنمائي لتلك المؤسسات. وتؤيد تايلند أيضا زيادة التنسيق مع الترتيبات الإقليمية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي الإقليمي والعالمي. وتشمل هذه الترتيبات الإقليمية مبادرة تشيانغ ماي المتعددة الأطراف التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣، وهي مرفق متعدد الأطراف لتبادل العملات قصد منه استكمال الترتيبات المالية الدولية القائمة.

وكما ذكرت في وقت سابق، فليس أمامنا سوى ثلاث سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن نستطيع بلوغ الأهداف التي حددناها إلا عبر تضافر الجهود العالمية، آخذين في الاعتبار الهدف المشترك المتمثل في التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع. وترى تايلند أن من الضروري أن نواصل بنشاط عملية متابعة توافق آراء مونتيري. فهي ضرورية لضمان أن يظل تمويل جدول أعمال التنمية مهما وموجها نحو التنمية للجميع.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تشعر سانت فنسنت وغرينادين بالامتنان لإتاحة الفرصة لها لمخاطبة هذا الحوار الرفيع المستوى البالغ الأهمية بشأن تمويل التنمية. ونؤيد بشدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل جامايكا باسم الجماعة الكاريبية.

يتمثل هدفنا الجماعي في هذا الحوار الرفيع المستوى في تقييم حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والنظر في المهام المقبلة. ونظراً لضيق الوقت، والذي لا يسمح لأي وفد بالخوض في مناقشة مستفيضة لجميع القضايا المعقدة والمتشابكة المحيطة بتمويل التنمية، أود التركيز على تنفيذ الالتزامات في مجال تمويل التنمية.

لقد كان من الركائز الرئيسية لتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ أن تخصص البلدان المتقدمة النمو مساهمة متواضعة جداً هي ٠,٧ في المائة من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد كرر إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ ذلك الالتزام. وتم التأكيد في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩، على أن التصدي الفعال للركود العالمي يقتضي على نحو عاجل من جميع الجهات المانحة أن تحافظ على التزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأهدافها وأن تفي بها، بما في ذلك الالتزامات والأهداف التي تم التعهد بها في مونتيري والدوحة وفي غلين إيغلز.

ولنتذكر أيضا أن فكرة تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لم تولد في مونتيري. ففي عام ١٩٧٠ اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) المعنون ”الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد

الأمم المتحدة الإنمائي الثاني''. وقد حدد ذلك القرار هدف تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية على أن يتم تحقيقه بحلول عام ١٩٧٥. وفي العقود الثلاثة والنصف التي انقضت على انتهاء الموعد النهائي في عام ١٩٧٥، ظلت نسبة ٠,٧ في المائة هدفا بعيد المنال ويرمز على نحو متزايد إلى أوجه القصور الكامنة في شراكتنا الإنمائية العالمية.

فأين نحن اليوم من تنفيذ تلك الالتزامات التي مضت عليها عدة عقود؟ في عام ٢٠١٠ وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تمكنت البلدان المتقدمة النمو من تخصيص نسبة ٠,٣٢ في المائة فقط من دخلها للمساعدة الإنمائية الرسمية، أي أقل من نصف التزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة. ومع ذلك فقد تمت الإشادة بالوفاء بنسبة ٤٦ في المائة فقط من المساعدات التي تعهدت الدول بتقديمها اليوم باعتباره إنجازاً إيجابياً. ويختلف وفد بلدي بكل احترام مع هذا التقييم. فباستثناء دول الشمال الأوروبي التي تجاوزت معدل التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة يثنى عليها، لم تنجح أي دولة أخرى متقدمة النمو في الوفاء بالهدف المتفق عليه.

علاوة على ذلك، فإن الكثير من الأموال التي تعتبرها العديد من الدول مساعدة إنمائية رسمية، ليست لها سوى علاقة عرضية بالتنمية في أحسن الأحوال. ووراء هذه المدفوعات حسابات سياسية واضحة بهدف استخدامها وسيلة للضغط أو لدق إسفين – على طريقة الترغيب والترهيب – في سياق السعي إلى تحقيق أهداف جغرافية سياسية وإنشاء تحالفات على نطاق أوسع، لا صلة لها إلى حد كبير بالاحتياجات أو الأولويات الإنمائية. وأيا كانت الفوائد النسبية لهذه المساعدة، فإن من الخداع أن نسميها مساعدة إنمائية رسمية بتلك الروح التي توخاها توافق آراء مونتيري أو إعلان الدوحة.

ومع ذلك، تشير حسابات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠ إلى أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بوعود المساعدات المنقحة لعام ٢٠٠٥ بما يزيد على ١٩ بليون دولار. وعلاوةً على ذلك، تقل مساهمة البلدان التي تعهدت بتقديم مبلغ ٢٥ بليون دولار إضافي في صورة معونات لأفريقيا عن ذلك الهدف بفارق ضخم هو ١٤ بليون دولار.

وعليه، تشير النسب والقيمة الدولارية معاً إلى ضرورة التسليم بحقيقة أن الدول المتقدمة النمو تعجز سنويا عن الوفاء بالتزامات مساعداتها الإنمائية الرسمية بمبالغ تصل إلى بلايين الدولارات.

وسيعجز تمويل التنمية باستمرار عن تحقيق أهدافه وغاياته فيما لو استمر الاعتقاد بأن المساعدة الإنمائية الرسمية هي شكل من أشكال العمل الخيري الذي يخضع لتقدير الجهات المانحة التي تقدمه إيثاراً منها في أوقات الفائض. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست عملاً خيرياً، بل هي استثمار في السلام والأمن الدوليين، وهي ثقل موازن ضروري، وإن كان غير كاف، لمواجهة التفاوتات المنهجية في التجارة العالمية وفي تدفقات رأس المال التي تتسم في الأساس بعدم التوازن وبأنها لا تخدم مصالح الكثير من البلدان النامية، وخصوصاً الدول الصغيرة. والبلدان النامية التي تكلمت اليوم لتسليط الضوء على الفروق الهائلة بين تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتلك التي تقدم بالفعل، هي ليست بلائمة ولا متسولة. فنحن ببساطة نذكّر شركاءنا بالالتزامات التي تعهدوا بها منذ فترة طويلة، والتي نعتمد عليها ونتوقع أن يتم الوفاء بها.

ومن شأن إجراء إصلاحات كبيرة في هيكلنا المالي العالمي وأخذ رأي الدول النامية في الحوكمة العالمية أن يخدما على نحو أفضل التركيز الملائم على وضع إطار مفاهيمي للمساعدة الإنمائية الرسمية. واليوم يقال لنا إن مجموعة

العشرين تشكل منتدى العالم الرئيسي للتعاون الاقتصادي. وللأسف، فإن مجموعة العشرين لا تضم في عضويتها الدول التي تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورة إنمائية بالنسبة لها. وبالتالي، فلا عجب من ألا تُفهم شواغل البلدان المتلقية للمعونة بشكل كاف، وألا تجد سوى قليل من الاهتمام في مداولات المجموعة. وينبغي للجمعية العامة أن تعيد تأكيد دورها، على النحو المتوخى في الميثاق، في مجال التعاون الاقتصادي. ويجب على البلدان النامية أن تواصل السعي من أجل إعلاء صوتها في مداولات مؤسسات بريتون وودز.

ومن الأمور التي تثير الدهشة على نحو مستمر أنه لا يزال بوسع العديد من الدول توفير البلايين من الدولارات بصورة منتظمة لشن حروب تخضع لسلطتها التقديرية وتنفيذ تدخلات عسكرية أحادية الجانب كما يحلو لها، لمجرد نزوة تقريبا، في حين تركد المساعدة الإنمائية ولا تصل إلى مستوى الالتزامات وتخضع لجميع أشكال المحاسبة المبتكرة أو الشعارات الجوفاء التي لا أثر لها على النتائج النهائية لمساعي الدول النامية.

والأزمة المالية والاقتصادية العالمية ليست مبرراً لعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الواقع، فقد شدد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة في عام ٢٠٠٩ على أن الأزمة في حد ذاتها تقتضي الامتثال العاجل للأهداف القائمة. وعلى مدى أربعة عقود من الحديث عن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها، لم أر حالة واحدة تم فيها جعل هذا الهدف مشروطا بأي حسابات للنمو أو الفائض الاقتصادي. ولا ينبغي لنا أن نحاول الآن إدراج مثل هذا الشرط الذي لم يكن له وجود سابقا. والحاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها تكون أكبر في بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وتشهد فيها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية ركوداً أو تقلصاً، كما هو مفهوم. وينبغي أن يكون معيار نسبة ٠,٧ في المائة حجر زاوية مصونا لتمويل التنمية، وذلك نظرا لتاريخه والالتزام غير المشروط بالوفاء به على نحو متكرر. وهو ليس مجرد متغير آخر، يتم استهدافه في أوقات التقشف أو الخلط بينه وأشكال إضافية أخرى لتمويل التنمية تهدف إلى تكملة المساعدات التي تم التعهد بها في السابق، لا أن تحل محلها.

والمنطقة الكاريبية دون الإقليمية تضم في معظمها دولاً صغيرة وهشة ومتوسطة الدخل ومثقلة بالديون. فمن بين الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، هناك خمس دول تتجاوز نسبة ديونها إلى الناتج القومي الإجمالي ١٠٠ في المائة، إلى جانب أربع دول تتجاوز النسبة فيها ٧٠ في المائة. وكثير من البلدان يقترض لمجرد خدمة الدين القائم ودفع الأجور، ناهيك عن تدبير احتياجاتنا الإنمائية الملحة.

إن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة الاقتصادية العالمية كلها تؤكد أن تخفيف عبء الدين مكون أساسي في الاستراتيجيات التنموية المجدية. ومع ذلك، فإن هيمنة ما يسمى ببلدان الدخل المتوسط في المنطقة الكاريبية دون الإقليمية قد أثنى المقرضين الدوليين والثنائيين على ما يبدو عن الإقدام على تخفيف عبء الدين بشكل مفيد. وهذا الموقف ينم عن قصر النظر ويأتي بنتائج عكسية حتماً. وفي حين تقترب أعباء ديون فرادي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من مستويات لا يمكن تحملها إلى جانب كونها مرهقة تنموياً، فإن ديوننا الإقليمية، بالقيمة الدولارية، صغيرة نسبياً. ولن يتكلف الدائنون كثيراً بالتفاوض على تخفيف الديون على أساس إقليمي مع دول الجماعة الكاريبية. هذا هو النهج السليم أخلاقياً والحصيف مالياً والمنطقي تنموياً إزاء الأعباء المتزايدة

لديون منطقتنا. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تؤكد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام العاجل لهذه المسألة.

أخيراً، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تنوه إلى التعاون المتزايد بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية. لقد استفدنا كثيراً من هذا التعاون بين البلدان النامية والاقتصادات البازغة، لا سيما في التماس الاستثمارات الاجتماعية والهيكلية. ومع ذلك، فإننا نؤكد أن التعاون بين بلدان الجنوب منفصل عن العلاقة التقليدية بين الشمال والجنوب/المانح والمتلقي، وأنه لا يعفي الشركاء المتقدمي النمو على الإطلاق من التزاماتهم بالاضطلاع بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي حين نشعر بالامتنان لكل التمويل من أجل التنمية ونقدر جهود جميع شركائنا الإنمائيين، وخاصة في هذه الأوقات التي تشهد عدم استقرار اقتصادي متزايد على الصعيد العالمي، فإن الحقيقة التي لا مناص منها أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة أو الموعودة. وإذ أعبر نثراً عن أبيات شعر رددها بوب مارلي، فإن قِدر التنمية يُنضِج طعاماً، لكن ما فيه من طعام لا يكفي. فالتنمية تكلف أموالاً، وفي حين أن دولاً كثيرة أبدت مقدرة واضحة على التملص من التزاماتها بتقديم المساعدة، فإن حكوماتنا لا تستطيع التملص من التزاماتنا الجادة بالتنمية التي محورها البشر وتحقيق التقدم لشعوبنا.

وفي هذه الأوقات من الركود الاقتصادي العالمي، ينبغي ألا يكون التركيز على تأخير أو تلافي تنفيذ الالتزامات بتمويل التنمية، بل على تعزيز تلك الوعود بمساعدة من ليس لهم دور في وقوع الأزمة أساساً والتعجيل بالوفاء بتلك الوعود. فالالتزامات المقطوعة يجب أن تكون التزامات بالوفاء، وستكون مونتيري والدوحة بلا معنى إذا ما نقحت التفاهمات التي يرتكزان عليها أو أعيد تأويلها بما يؤدي إلى استمرار الإضرار بالبلدان النامية.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين يحدوها الأمل في أن يوفر هذا الحوار الرفيع المستوى فرصة مجدية لجميع الأطراف الفاعلة في الشراكة العالمية من أجل التنمية لإعادة الالتزام بالوفاء بالتعهدات القائمة على نحو عاجل؛ ونتطلع إلى الوفاء الوشيك بها، وإن كان قد تأخر كثيراً.

السيد رضا بشير ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقد هذا الحوار الهام. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في مونتيري، اتفقنا على أن يكون هدفنا هو القضاء على الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام والنهوض بالتنمية المستدامة ونحن نمضي قدماً صوب نظام اقتصادي عالمي منصف وشامل للجميع. وفي الدوحة، أكدنا مرة أخرى على توافق آراء مونتيري برمته. وإذ ننخرط في هذا الحوار الرفيع المستوى الخامس لاستعراض حالة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، فإن نقطة البداية الطبيعية أن نستعرض موقفنا الراهن للتعرف على الكيفية التي ساعدتنا بها التزاماتنا في مونتيري والدوحة في تحقيق أهدافنا وإرساء ما هو مطلوب بعد لتنفيذ توافق الآراء بالكامل.

ومنذ مونتيري، حقق عدد من البلدان النامية تقدماً محموداً صوب تحسين حياة الفقراء وخفض معدلات الأمية والحد من وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض. وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٢٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وانخفض عبء دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وزادت بعض البلدان النامية حصتها في التجارة العالمية. كما أن عدداً مختاراً من البلدان النامية حقق نجاحاً في اجتذاب التدفقات الرأسمالية الدولية.

وأسهمت منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية إسهامات مهمة في هذه الإنجازات.

غير أن التقدم المحرز لم يكن أقل من المنشود فحسب، وإنما كان غير متكافئ داخل البلدان النامية وفيما بينها. فقد عانى زهاء ٩٢٥ مليون شخص من الجوع في عام ٢٠١٠. ومن المؤسف، أن ٨,١ مليون طفل دون سن الخامسة ماتوا في عام ٢٠٠٩. وما يزيد على ٢,٦ بليون شخص لا يتوفر لهم الوصول إلى مرافق صحية مناسبة حتى الآن، و ٨٢٨ مليون شخص يعيشون في عشوائيات. واليوم، ارتفع عدد الشباب الفقراء أو العاطلين عن العمل أكثر من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، فليس كل البلدان النامية استفادت من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وتخفيف عبء الدين والتدفقات الرأسمالية الدولية. فالاستثمارات في أفريقيا تقتصر على قطاع الموارد الطبيعية وبعض البلدان الغنية بالسلع الأساسية. وأقل البلدان نمواً غير قادرة على زيادة حصتها من التجارة العالمية غير النفطية، حيث ظلت محصورة في نسبة ٠,٣٣ في المائة منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. ولم يقتصر الأمر على عدم مواكبة المساعدة الإنمائية الرسمية للالتزامات المقطوعة البتة، بل إنها ظلت تتركز في عدد محدود من البلدان، حيث تخصص للخدمات والهياكل الأساسية الاجتماعية، بينما لا تزال تنمية القدرة الإنتاجية في البلدان النامية مهملة. وما زال بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل معرضة لمحنة الاستدانة عالية المخاطر.

لقد انعكس مسار المكاسب الإنمائية التي حققها العديد من البلدان النامية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وفضلاً عن ذلك، فإن مستوى الارتفاع القياسي في أسعار الغذاء قد ألحق أضراراً فادحة بحياة العديد من البلدان النامية. كما أن انعدام الأمن في مجال الطاقة وتغير المناخ يزيدان من تفاقم تحديات التنمية في البلدان النامية.

أما الأنباء السارة فتتمثل في أنه رغم احتياجاتنا الكبيرة، فإن مواردنا أكبر. لدينا المطلوب من المعرفة والموارد والأدوات لفتح الأبواب إلى مستقبل أفضل لسكان عالمنا. وإحياء روح مونتيري – روح الشراكة والتضامن العالمي – يمكن أن تساعدنا على استعادة الثقة في قدرتنا على الانتصار على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتنمية.

ولا يمكن إنكار أن تحسين حياة المواطنين مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى. والسياسات الوطنية وهياكل الحكم الداعمة للنمو ومحورها الشعوب أساسية لتحقيق أهدافنا الإنمائية. ولا يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية المستدامة بدون سياسات اجتماعية – اقتصادية داخلية سليمة وحكم رشيد.

وباكستان، شأنها شأن الكثير من البلدان النامية الأخرى، تدرك مسؤولياتها تجاه شعبها تمام الإدراك. وبغية معالجة المشاكل التي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية، اعتمدت حكومة باكستان مؤخراً إطاراً وطنيا للنمو الاقتصادي يركز على أربعة محركات رئيسية للنمو. أولاً، تؤكد الحاجة إلى زيادة كفاءة السوق، من خلال إلغاء القواعد غير الضرورية وحواجز النفاذ إلى السوق. ثانياً، تدعو إلى تخطيط المدن على نحو ينهض بالابتكار والاتصال والتجارة. ثالثاً، تركز على تزويد الشباب بالتعليم والمهارات اللازمة لحل مشكلة البطالة بين الشباب. رابعاً، تسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين الحوكمة بغية توفير الخدمات العامة مثل الأمن وسيادة القانون وإنفاذ العقود وحقوق الملكية. وتتمحور عقيدتنا التنموية حول الإبداع والمشروع الخاص والأسواق.

إن الجهود الإنمائية الوطنية تحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة ومُمَكِّنة. والمساعدة الإنمائية الرسمية أحد المصادر الهامة للتمويل. وقد رحبنا بالالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي تعهدت به غالبية البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية. وندرك أن الحالة الاقتصادية الحالية القاتمة قد أفضت إلى وضع قيود على الميزانيات. غير أننا، نتفق مع الأمين العام أن تخفيض المساعدات لن يؤدي إلى موازنة الميزانيات، بل سيلحق الضرر بالفقراء الذين هم أكثر الناس ضعفا في الأسرة البشرية. ولذلك، لا نغالي في التأكيد على الحاجة إلى المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها والمتوائمة مع الأولويات الإنمائية للبلدان النامية.

واليوم من الضروري أكثر من أي وقت مضى إقامة شراكة قوية بين بلدان الشمال والجنوب وكذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المحتم أيضا تشجيع تدفقات رأس المال الدولي، لا سيما الاستثمارات الخارجية المباشرة، للوصول إلى دائرة أوسع من البلدان النامية. وينبغي أن تتلاءم الاستثمارات الخارجية مع النمو الاقتصادي الطويل الأجل. والتوصل إلى حل فعال للمستويات التي لا يمكن تحملها من ديون البلدان النامية مسألة على قدر كبير من الأهمية أيضا.

ونرى أنه يجب تحرير إمكانات تنمية التجارة من خلال التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن نظام تجاري مفتوح ومبني على القواعد ومنصف. وإلى جانب ذلك، ينبغي مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها التصديرية وتنويع قاعدتها التصديرية. والآليات الابتكارية من أجل تمويل التنمية هامة في حشد المزيد من موارد التمويل على أساس تطوعي. والأفكار مثل الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية وضرائب المعاملات المالية تستحق النظر فيها.

ولا مغالاة في التأكيد على الحاجة إلى نظام مالي ونقدي دولي منصف مؤات للتنمية. ولا بد من زيادة إتاحة فرص أكبر للبلدان الفقيرة والنامية للإعراب عن آرائها في صنع القرار الاقتصادي العالمي وتعزيز تمثيلها فيه على أساس المساواة وليس القوة الاقتصادية، وذلك لكفالة أن يتسم الهيكل الاقتصادي العالمي بالشمولية والشفافية والاستجابة لاحتياجات البلدان المحرومة وأكثرها ضعفا.

وتتطلع باكستان إلى العمل مع المجتمع الدولي للتغلب على أوجه القصور في تنفيذ توافق آراء مونتيري وسد الثغرات القائمة وذلك لكفالة أن تتماشى جهودنا مع رؤيتنا. ونظرا لمشروعيتها التي لا يمكن الطعن فيها وطابعها التمثيلي، ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في قيادة الجهود التي نبذلها لتعزيز روح الشراكة الحقيقية.

السيد ريفار (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد أكد رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون في وثيقتهم الختامية التي اعتمدوها في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في الفترة الأخيرة في بوسان في كوريا أن العالم يقف عند منعطف حاسم في التنمية العالمية.

ووفقا لنشرة التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر، تتسم الأنشطة الاقتصادية العالمية بعدم التوازن والضعف وتراجعت الثقة إلى حد كبير ولا تزال مخاطر الهبوط في تزايد. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو العالمي مما يزيد عن ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤ في المائة فقط في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١١، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦,٥ في المائة في الاقتصادات الناشئة والنامية وبنسبة ١,٦ في المائة فقط في الاقتصادات المتقدمة النمو. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي، سيكون هناك المزيد من الانخفاض في النمو في جميع أنحاء العالم

إذا لم تتحقق الافتراضات التي قامت عليها تلك التوقعات مثل التغلب على الأزمة المالية الأوروبية.

إن الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية يعقد على هذه الخلفية كي يتشاطر المشاركون وجهات النظر وتحديد الجهود الرامية لتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في مونتيري والدوحة.

وإذ يجب أن يشمل الهيكل المعقد الحالي للتعاون الإنمائي طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والآليات المختلفة، فقد اتفق المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة على إقامة شراكة عالمية جديدة تعكس التنوع وتقر بالأدوار الخاصة التي يمكن أن يضطلع بها كل واحد من أصحاب المصلحة لدعم التنمية. وأقر المشاركون بأن الحالة الاقتصادية والمالية الحالية تبرهن على تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي وأهمية إتباع نهج منسق في التعاون الدولي.

واتفق عدد كبير من أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات مشتركة لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير لموارد التمويل المختلفة الواردة في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. واتفق جميع المشاركين على أن يضطلعوا بدور نشط في وضع جدول إنمائي جديد وأكثر شمولا على أساس الأهداف والمبادئ المشتركة والالتزامات المتباينة.

(تكلم بالإنكليزية)

وما برح الفقر وعدم المساواة يشكلان تحديا رئيسيا لنا. وبما أنه لم يبق على الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى بضع سنوات، أصبح ذلك الإلحاح يتسم بأهمية كبرى. ويشدد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على الأهمية الحاسمة لحشد جميع المصادر لتمويل التنمية، على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل الخاص. وينبغي أيضا استخدام السبل الأخرى، مثل اقتراض رأس المال الرسمي والخاص واستعمال مبادرات وآليات تخفيف عبء الدين وآليات التمويل الابتكارية لكفالة أن تقوم التجارة بدورها الكامل وضمان الوفاء بالتزامات المانحين في مجال المعونة.

واليوم تشكل المساعدات الإنمائية من الحكومات والمنظمات الدولية، التي كانت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، ١٣ في المائة فقط من تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية نتيجة نمو مجالات مثل تمويل القطاع الخاص والموارد المحلية والتحويلات المالية وتدفقات رأس المال. وفي الوقت نفسه، هناك زيادة كبيرة في المساعدات الإنمائية غير الرسمية لتمويل التنمية. وكما ذكر الأمين العام في بوسان في عام ٢٠١٠، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحدها ٥٧٤ بليون دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتعتبر التنمية عنصرا أساسيا في جدول أعمال كان للانتعاش والاستثمار العالميين من أجل تحقيق مجموعة العشرين (الـ ٢٠) للنمو في المستقبل إضافة إلى كونها عاملا حاسما في توفير فرص العمالة المطلوبة لتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. ولقد وافق القادة على خطة عمل كان للنمو وفرص العمل وذلك لمعالجة أوجه الضعف في الأجل القصير وتعزيز أسس النمو في الأجل المتوسط والتزموا بتعظيم إمكانات النمو والمرونة الاقتصادية في البلدان النامية، لا سيما ذات الدخل المنخفض منها.

وفي حين شدد القادة على الدور المحوري للمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد اتفقوا أيضا على ضرورة إيجاد موارد جديدة للتمويل بمرور الوقت لتلبية احتياجات التنمية. وناقشوا الخيارات التي عرضها السيد بيل غيتس، بما في ذلك إقامة شراكات جديدة، مع البرازيل، على سبيل المثال، وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، التي يمكن أن يكون

لها تأثير كبير باستخدام خبراتها وقدراتها التقنية. وناقشوا أيضا الابتكارات، مثل الدعم الذي تقدمه كندا للأخذ بالتزامات السوق المسبقة للقاحات المكورات الرئوية وتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وقد التزمت حكومات مجموعة الـ ٢٠ بتقديم المساعدة لتهيئة الظروف للتشجيع على قيام القطاع الخاص بدور أقوى، بما في ذلك ضرورة تهيئة البيئة المؤاتية لحشد رأس المال.

وفي كان، أكد القادة أيضا بقوة على دعمهم لحشد الموارد الداخلية للبلدان النامية وإدارة هذه الموارد بفعالية باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية.

إن النمو الاقتصادي المستدام ذا القاعدة العريضة، بما فيه تعزيز زيادة التجارة الدولية، يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية للحد من الفقر بصورة أسرع وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك الهدف، ستواصل كندا العمل مع شركائنا من البلدان لدعم الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي هي خريطة طريقنا للحد من الفقر. وتؤكد التحديات الاقتصادية والمالية العالمية على استمرار الدور الأساسي للتعاون المالي والتقني الدولي وأهميته من أجل التنمية، لا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أوفت كندا بالتزامها بمضاعفة مساعدتها الدولية العامة إلى ٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٠-٢٠١١ من مستويات عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، أوفت كندا بالتزامها بمضاعفة مساعدتها لأفريقيا في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وحافظت عليها منذ ذلك التاريخ. وقامت كندا أيضا بتوحيد جميع مساعداتها تقريبا، بما فيها جميع مساعداتها الغذائية. إن حفز النمو الاقتصادي المستدام أحد الأولويات المواضيعية الخمس للجهود التي تبذلها كندا في مجال المساعدات الدولية والتي تتصل بشكل مباشر بالمناقشات التي نجريها هنا اليوم.

وتضع الوثيقة الختامية لبوسان أساسا قويا لشراكة واسعة تقوم على المبادئ تكون الملكية القطرية والنتائج محورها. وتدعو كندا جميع أصحاب المصلحة في التنمية إلى اعتماد المبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي الفعال التي أبرزها منتدى بوسان الرفيع المستوى وتدخل في شراكة عالمية جديدة كي نتمكن من محاربة الفقر بصورة جماعية.

وكندا ستواصل العمل من أجل كفالة أن تظل مساعدتنا الإنمائية منصبة على نتائج التنمية المستدامة – نتائج حقيقية ومحددة وقابلة للقياس – مع التركيز على الأولويات التي تحددها البلدان الشريكة معنا مع مضينا قدما في تعزيز جدول أعمالنا لزيادة فعالية المعونة التي نقدمها.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة لاستعراض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة – وهي مناقشة تجري في ظل بيئة اقتصادية حافلة بالتحديات. والشغل الشاغل في العام الماضي كان اتسام التعافي الاقتصادي بالهشاشة والتباين. أما هذا العام فقد جلب تحديات جديدة يمكن أن تلحق الأذى بنا جميعا، وهذه التحديات تتطلب إجراءات حاسمة.

المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا هاما في تمويل التنمية، وإن الإحصائيات تبين أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠ من المانحين التقليديين كادت تصل إلى ١٢٩ بليون دولار، أي أنها بلغت، بالقيمة الحقيقية، أعلى مستوى على الإطلاق. مع ذلك تظل المساعدة الإنمائية الرسمية تحت ضغط متزايد، الأمر الذي يعني أنه لا بد من تعبئة موارد مالية من طائفة متنوعة من المصادر الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاشتمالي والعادل،

وللنهوض بالتنمية المستدامة، ولاستئصال الفقر في المقام الأول. وإن التدفقات الأخرى، مثل الموارد المحلية والتحويلات النقدية، ستكتسي أهمية أكبر. ولئن كانت الإمكانية متوفرة لتكملة آليات التمويل التقليدية بشراكات جديدة، لا سيما مع القطاع الخاص، فإننا يجب أن نواصل التركيز على أفضل طريقة يمكن بها استخدام كل التدفقات الموجودة وأي تدفقات جديدة محتملة. والمسألة لا تتصل بالكمية بقدر ما تتصل بالطريقة الأفضل لاستخدام ذلك التمويل وبالنتائج الإنمائية التي نرمي إلى تحقيقها بذلك التمويل.

المطلوب الآن تركيز اهتمام أكبر بكثير على فعالية التنمية والتنسيق بين المانحين، ولذلك رحبت نيوزيلندا بحصيلة المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي عقد في الأسبوع الماضي في بوسان، في كوريا. ونلاحظ على وجه التحديد الانتقال إلى تركيز أوسع على المسارات المتنوعة للتعاون الإنمائي الفعال. وتلك الحصيلة تعترف بالحاجة إلى تحديث التعاون وتوسيع نطاقه وترسيخه، فضلا عن تكوين شراكات عالمية أكثر اشتمالية تضم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأشكالا جديدة من شراكات القطاع الخاص، ووسائط التنمية الأخرى، إلى جانب الحفاظ على العلاقات التقليدية بين الشمال والجنوب.

وإجمالا، ترحب نيوزيلندا بالنهج الأوسع، القائم على المبادئ، الذي تبناه منتدى بوسان، الذي يكمن في صميمه تملك البلد للعملية والنتائج. ونعترف كذلك بأن التعاون الإنمائي الفعال يجب أن يتجاوز التمويل وأن يركز على الفرص الإنمائية الأكبر المرتبطة بتشاطر المعرفة والمقترنة بخيارات السياسة العامة في مجالات من قبيل التبادل التجاري والهجرة والترتيبات الضريبية.

تتولى نيوزيلندا حاليا رئاسة منتدى جزر المحيط الهادئ وتلتزم التزاما قويا بتعزيز التنسيق الإنمائي في منطقتنا من المحيط الهادئ. إن منطقة المحيط الهادئ تواجه تحديات إنمائية كبيرة ومتنوعة، وإن نيوزيلندا ستواصل تحمل نصيبها من المسؤولية عن المساهمة في التمويل الذي تحتاجه بلدان المحيط الهادئ الجزرية لكفالة نمو اقتصاداتها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتركز دعمنا الإنمائي في الوقت الحاضر تركيزا محددا على المبادرات التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتؤدي إلى خلق فرص العمل وزيادة ثروة المجتمعات المحلية، لا سيما في مجالات البنية التحتية ومصايد الأسماك والزراعة والسياحة. وسنضاعف جهودنا للاستفادة من جميع أشكال التمويل المتاحة ولرفع مستوى كفاءة عملنا وعمل البلدان الشريكة لنا، بهدف تحقيق تحسينات كبيرة في نتائج الجهود المتضافرة تلك. ونرحب باتفاق منتدى جزر المحيط الهادئ وسندعمه لتحسين فعالية المعونة، بما في ذلك آلية استعراض الأقران الإبداعية المنبثقة عنه. وقد سررنا بالدعم الايجابي الذي تلقاه الاتفاق في بوسان.

وتؤمن نيوزيلندا بأن التجارة تظل العنصر المركزي للنمو والانتعاش الاقتصادي. وتكمن إحدى أهم الخطوات الفعالة التي يمكن اتخاذها للنهوض بأوضاع المحرومين في العالم في تكوين إطار عمل يمكنهم فيه أن يمارسوا التجارة بفعالية أكبر، بما يفضي إلى مستقبل أفضل. وواضح أن مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية تواجه الآن تحديات صعبة، ولكن يجب علينا أن نواصل العمل للتمهيد لبيئة سياسية إيجابية للوصول بتلك المفاوضات إلى خاتمة ناجحة تتمخض عن إصلاح فعلي للتجارة العالمية، لا سيما في المجالات الأساسية مثل الزراعة، حسبما ذكر ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين.

وننضم إلى الآخرين، مثل نيبال، التي تكلمت بالنيابة عن البلدان الأقل نموا، والاتحاد الأوروبي، في تسليط الضوء

على الفرصة التي يتيحها الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الأسبوع المقبل في جنيف لتأكيد التزامنا مجددا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تحكمه القواعد، والذي أثبت قيمته العالية في حماية التدفقات التجارية وكبح الحمائية أثناء الستين سنة الماضية، وبخاصة في أوقات التراجع الاقتصادي.

القدرة على تحمل أعباء الديون تظل أيضا مسألة أساسية، وهي، مثلما رأينا، تهم البلدان المتقدمة النمو بقدر ما تهم البلدان النامية. وإن نيوزيلندا ملتزمة بمواصلة الاضطلاع بدورها في معالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تمويلنا المستمر لمبادرة مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف. ونقدر كذلك الإجراءات المتخذة في المحافل الأخرى ونرحب بها. وتشكل التزامات مجموعة الدول العشرين والشركاء الدوليين الآخرين لإبقاء التركيز على الحصائل الإنمائية والابتعاد عن الحمائية واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز وتيسير التجارة والاستثمار، عناصر أساسية للانتعاش وبناء القدرة على مقاومة الصدمات المستقبلية. وفي ظل الطبيعة العالمية لتحدياتنا الاقتصادية، فإن رغبة مجموعة الدول العشرين في التشاور مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع تحظى بترحيبنا وتعتبر مهمة في الوقت ذاته.

ونحث جميع أصحاب المصلحة على احتضان المبادئ الصميمية للتعاون الإنمائي الفعال التي تم تسليط الضوء عليها في بوسان، وعلى المشاركة في الشراكة العالمية الجديدة التي ستسفر عنها. فمن مصلحة الجميع تعظيم أثر مصادر التمويل المتنوعة التي درسناها في مونتيري والدوحة، من أجل إحراز التقدم صوب أهدافنا الإنمائية الجماعية. فتلك هي الأهداف، ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نتيقن من إحرازها.

السيد بك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يبدأ بيانه بتأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين وممثل نيبال بالنيابة عن البلدان الأقل نموا.

يرحب وفدي بهذا الحوار الرفيع المستوى الهام المعني بتمويل التنمية. وإننا، شأننا شأن الممثلين الذين تكلموا قبلي، نعتبر هذه المناقشة حسنة التوقيت لأننا نواجه عددا من الأزمات العالمية، بما فيها تغير المناخ واشتداد الأزمة المالية، التي تقوض الكثير من أهدافنا الاجتماعية والإنمائية الشاملة المحددة بآجال زمنية.

ومثلما جاء في تقرير الأمين العام، وكما ذكر ممثل نيبال، تكمن حقيقة الموضوع في أن الكثير من البلدان الأقل نموا ستعجز عن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وإن برنامج عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نموا للفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتُمد مؤخرا، يتطلع إلى ما بعد ٢٠١٥، وذلك البرنامج وحده يمثل شراكة بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وشراكة ثلاثية.

ويهدف برنامج عمل اسطنبول إلى تخريج ٥٠ في المائة من مجموعة أقل البلدان نمواً في غضون ١٠ سنوات. وهذا الهدف طموح ولكنه قابل للتحقيق إذا جرى تنفيذ كل الدعم الدولي الذي تم التعهد به في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً واستثماره في القطاعات الإنتاجية لاقتصادات أقل البلدان نمواً. أمّا البرنامج الأخير فقد شهد، لسوء الطالع، تخريج مجرد ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً في غضون ١٠ سنوات.

ولا يزال وفدي يخالجه شعور إيجابي بأن العالم يمكنه أن يتخلّص من الأزمة المالية إذا تعلمنا جميعا العيش في حدود إمكاناتنا. فهناك أموال كافية متاحة لرفع ٨٠٠ مليون شخص، ولا سيما في أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً،

إلى المستوى الذي يمكن أن يكون دعمهم في النظام العالمي مجديا. ويجب كفالة أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية ليس مجرد مساعدة يمكن التنبؤ بها، بل وأن تكفي أيضا للسماح لاقتصادات أقل البلدان نمواً بأن تتحول التحول اللازم وتسبب النهوض الاقتصادي.

وهذا يعني كذلك أنه ينبغي إدارة الأموال المعنية بتغير المناخ التي تم التعهد بها في كوبنهاغن وتوزيعها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وما زلنا قلقين إزاء حقيقة أن المفاوضات الحالية بشأن تغير المناخ تنشئ آليات مالية خاوية، من دون أموال لتفعيلها. ونود أن نشير إشارة خاصة أيضا إلى الصندوق الأخضر للمناخ، الذي يهدف إلى تعبئة ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا بالنسبة إلينا غير كافٍ، وهو يقلل إلى حد كبير من قيمة تكاليف التخفيف والتكيف التي تؤثر على البلدان النامية.

والمقلق أيضا أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أن ثلثي المعونة التجارية يجري توزيعها على مجرد ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً. ويرى وفد بلدي أن هذا الاتجاه سائد حتى في سياق الصناديق الاستراتيجية التي يديرها البنك الدولي بشأن تغير المناخ والطاقة المتجددة. إن هذا الأمر يقوض مصداقية البنك ويدعو إلى الاستياء. ولن تتغير هذه الحالة إلاّ عندما يتم الاستماع إلى أصوات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ويجري تمثيلها. وهذا سيتطلب أيضا الوضوح في تخصيص الأموال، بما في ذلك تهيئة فرص خاصة لأقل البلدان نمواً.

وتظل التجارة محركاً للنمو. إنها مكون رئيسي في القضاء على الفقر وإيجاد العمالة. وكما ذكر ممثل نيبال أمس (انظر A/66/PV.77)، ما فتئت حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية، ولسوء الطالع، أدنى بكثير من ١ في المائة منذ اعتماد توافق آراء مونتيري.

ونشعر بالقلق إزاء عدم وجود الإرادة لاختتام جولة الدوحة، حيث لا تزال أقل البلدان نمواً محرومة، في إطار إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، من وصول جميع منتجات وخدمات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وتدعو أقل البلدان نمواً إلى تنفيذ حزمة الحصاد المبكر في إطار جولة الدوحة، العالقة حاليا في المفاوضات. ونأمل أن يسفر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في جنيف هذا الشهر عن نتيجة إيجابية قبل انعقاد مؤتمر الدوحة في عام ٢٠١٢.

إن تعزيز القدرة الإنتاجية أمر حاسم لبناء الدولة، لا سيما في البلدان الخارجة من الصراع، وللحفاظ على السلام. ويجب أن يظل الاستثمار من أجل التنمية محوريا لأي مبادرات تتعلق بحفظ السلام أو بناء السلام. وفي هذا الصدد، قامت مجموعة الدول السبع بالضغط لتنسيق المعونة على نحو أفضل في البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك في الاجتماع الأخير الذي عقد في كوريا من أجل تنسيق المعونة.

وفي الختام، نأمل أن تساهم التوصيات المنبثقة من هذا الاجتماع في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، المقرر عقده في العام المقبل، من أجل تحديد فجوات التمويل ضمن أطر التنمية المستدامة القائمة التي تعترف أيضا بالوضع الخاص لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد موفتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس النصر على عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس المعني بتمويل التنمية، وبالتأكيد على أننا نتوقع من هذا الحوار أن يعزز التزام الدول الأعضاء بجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية.

منذ الحوار الرفيع المستوى الرابع، عقدنا حدثين كبيرين هما الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وكانت الآثار الإيجابية لهذين الحدثين بارزة فيما يتعلق بجهود التنمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. فالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في هذه القاعة بالذات، مثّل جهدا منسقا رئيسيا على الصعيد العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أمّا الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع، التي شملت خطة عمل لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، فتضمنت التزاما متجدداً بتحقيق هذه الغاية. والعدد الكبير من التبرعات المعلنة بعث الأمل من جديد. وذكّر باحتياجات التنمية الملحّة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، وجدد الوعي بهذا الشعور.

ولقد أظهر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، الذي انعقد في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، التزاما هاما بجدول أعمال التنمية لتلك البلدان. وطرح إعلان اسطنبول وبرنامج العمل لأقل البلدان نمواً مبادئ تتعلق بتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منذ الجهود المعجلة التي بذلت في المناسبات المذكورة آنفا، لا نزال متخلفين عن تحقيق الأهداف المحددة. والتقدم المحرز لم يكن متكافئا. علاوة على ذلك، إن الآثار الحالية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية ما فتئت محسوسة إلى حد كبير، خاصة في أقل البلدان نمواً.

وبما أننا نقترب بسرعة من التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي لنا جميعا أن نعيد تركيز جهودنا في ميدان التنمية، خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي للمسألة. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشدد على أهمية توافق آراء مونتيري، الذي أدى إلى وضع ميثاق جديد بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وأود أن أؤكد مجددا التزام تركيا بتوافق آراء مونتيري وأهمية تنفيذه بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على ما أكدته الجمعية العامة في قرارها ٣١٤/٦٥. وينبغي الحفاظ على هذا الإدراك العالمي للشراكة، وينبغي تعزيز المشاركة في عملية التنفيذ، وينبغي للجميع اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة.

وينبغي أن نبني جهودنا بشأن السبل والوسائل الإضافية والمبتكرة من أجل التصدي للتحديات الراهنة للتنمية المستدامة. والتجارة الإقليمية والدولية جزء لا يتجزأ من التنمية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي تطوير القدرات التجارية للبلدان النامية وتهيئة بيئة تجارية مناسبة لتلك البلدان.

أمّا القيود المتعلقة بالتجارة الحرة فينبغي خفضها. ونحن نعتقد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كأداة تكميلية، يوفر كذلك أرضا خصبة لزيادة التجارة، ولا سيما على المستوى الإقليمي، ويمهد الطريق لتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

إن الملكية الوطنية لبرامج التنمية بُعد آخر لهذه المسألة. ومواءمة السياسات الإنمائية الوطنية مع الأهداف الإنمائية للألفية واحدة من الوصفات التي تؤدي إلى إحراز النجاح. وتعزيز وتحسين نوعية المعونة الإنمائية، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، يتصفان بنفس القدر من الأهمية التي يتصف بها تعزيز القدرات التجارية والملكية الوطنية.

وتركيا، بوصفها بلدا مانحا جديدا، تنفّذ التزاماتها بتقديم المعونة. وتعبئة المعونة لبناء البنية الأساسية البشرية والقدرات المؤسسية المطلوبة شرط ضروري للتنمية. لهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يفي بالتزاماته. ونعتقد أيضا أن المساعدة الإنمائية ينبغي تخصيصها لأنشطة إيجاد فرص العمل ولتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأخيراً، أود أن أتطرق إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو والتنمية المستدامة لأجل بعيد. ينبغي أن نعمل من أجل إيجاد السبل والوسائل لتعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات المتعددة الجنسيات.

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في ريو خلال حزيران/يونيه المقبل، سيوفر لنا فرصة قيّمة لمواجهة التحديات التي ستواجه التنمية في المستقبل.

من المنظور الإنمائي، ينبغي أن نحضّر للمؤتمر بنهج مبتكر وخلاق. ونعتقد أن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص تمثل عنصراً رئيسياً للنجاح في ذلك. وتشكل مساهماتهما جزءاً لا يتجزأ من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. ونؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة المستمرة للتعاون والتضامن الدوليين من أجل بلوغ النجاح في المجال الإنمائي. إن الوصفات الناجعة والتنفيذ الفعال يكمل أحدهما الآخر، والدعم الدولي هو محفزهما.

وكما أكدت في بداية ملاحظاتي، نأمل أن تمهد مداولات هذا الحوار الرفيع المستوى الطريق لإحراز التقدم وأن تعزز جهودنا الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن شكرنا على إجراء الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية. وتعتقد المكسيك أن تمويل خطة التنمية يمثل معلماً تاريخياً في عمل المنظمة، إذ إنه يحدد جميع مصادر التمويل المتاحة لدعم جهود البلدان النامية.

تتساوى جميع فصول توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة في الأهمية؛ فهي مترابطة وتبرهن على التزامنا الجماعي بالتنمية. وقد أظهر جدول أعمال التمويل فائدته في تمكيننا من بلورة رؤية شاملة وكلية للتحديات التي نواجهها في تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز التنمية. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن الدول الأعضاء ستقرر تنفيذ ولاية الدوحة وذلك في مشروع القرار بشأن متابعة توافق آراء مونتيري الذي يسره وفد المكسيك، ومن المقرر أن تعتمده اللجنة الثانية.

يجب علينا الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لنؤكد على أهمية العملية التحضيرية لمؤتمر للأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠) لهذا الحوار الرفيع المستوى. وتؤمن المكسيك إيمانا راسخا بأن جدولي أعمال تمويل التنمية والتنمية المستدامة لا ينفصلان. إننا نرى في مؤتمر ٢٠١٢ فرصة ثمينة للتمسك برؤية شاملة للتنمية في ثلاثة من أبعادها: التمويل والاستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، نعتبر أن من الضروري أن ننشئ في أقرب وقت الآليات المناسبة لتنظيم مؤتمر متابعة لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وينبغي أن يأخذ المؤتمر في الاعتبار، بصورة كاملة، النتائجَ التي نتوقعها من مؤتمر ريو + ٢٠ وينبغي بالتالي أن يشكل خطوة في اتجاه الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي السياق الاقتصادي والمالي الراهن الذي يتسم بالهشاشة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل وفق رؤية شاملة للتنمية من أجل ضمان الوفاء بالالتزامات واستخدام الموارد على نحو فعال وشفاف وأخذ الاحتياجات الخاصة للدول النامية، وخصوصا البلدان المتوسطة الدخل مثل المكسيك ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي، بعين الاعتبار. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الإعلان الختامي للمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد مؤخرا في بوسان في جمهورية كوريا.

وإذ نتطلع إلى السنوات الثلاث المقبلة، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المكسيك وغيرها من البلدان النامية هو التشجيع على إحداث تغيير يؤدي إلى حفز الإنتاج والتنويع والابتكار والقدرة التنافسية والحفاظ على النظم الإيكولوجية وتحقيق نمو مستدام منخفض الكربون. لقد حققت المكسيك النمو مع الاستقرار وأحرزت تقدما في القضاء على الفقر وتوفير فرص الحصول على الخدمات الصحية والحد من استخدام المواد المستنفدة للأوزون وتوسيع المناطق الطبيعية والمناطق المعادة التشجير التي تخضع للحماية. وأسفر هذا عن ارتفاع واضح لبلدنا في دليل التنمية البشرية وعن تحقيقنا الكامل لما لا يقل عن أربعة من الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن وجود إمكانية حقيقية لأن نحقق أو نتجاوز الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن من بين أهم التحديات التي لا تزال تواجهنا مواصلة خفض مستويات الفقر والتهميش، فضلا عن تعزيز آليات الحماية الاجتماعية من أجل حماية الاقتصاد والشعب من الانكماش والأزمات المالية. ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه التحديات الحاجة إلى التحرك على نحو أسرع في اتجاه تحقيق الاستدامة.

تأمل المكسيك أن تواصل التحرك من أجل الإصلاح الشامل للهيكل المالي الدولي، بحيث يصبح موجهاً بشكل أقوى نحو التنمية. وينبغي أن يقوم على مبادئ الشرعية والكفاءة والشفافية والأمن من أجل تلبية احتياجات أعضائه. وينبغي أيضاً أن ينشئ آليات للرصد والتنظيم والمساءلة لمساعدته على التصدي للأزمات المستقبلية ومنعها. ونحن ندعم بشكل خاص المبادرات التي تسعى إلى زيادة الرقابة الحصيفة لصندوق النقد الدولي ووضع اللمسات الأخيرة على إصلاحه الهيكلي وزيادة تمثيل الاقتصادات الناشئة ومشاركتها في إدارته.

وتلتزم المكسيك، بصفتها رئيس مجموعة العشرين، بمراعاة شواغل الدول غير الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. وستسترشد أنشطتنا للتوعية بمبادئ الانفتاح والاحترام والتنوع والشمول والشفافية. وسيكون التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أمرا حيويا.

تدرك المكسيك الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الاعتراف بأن مثل هذه المبادرات ليست بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكملة له. وفي ذلك الصدد، تضطلع المكسيك، بوصفها بلدا ناميا يستفيد من التعاون، بدور مزدوج في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن الأمثلة على ذلك ما تم مؤخراً من إنشاء الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية، التي أنيطت بها ولاية تصميم وتمويل ورصد وتقييم برامج التعاون من أجل التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ينبغي لهذا الحوار الرفيع المستوى أن يشكل أساسا لتعزيز رؤية شاملة للتنمية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ليس ثمة من بديل لتمويل التنمية، بأشكاله المختلفة، لدفع الجهود الوطنية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، وهو يمثل عنصراً رئيسياً فيها. ولذلك، فمن الضروري أن نركز جهودنا على تعزيز التنمية المستدامة الشاملة التي تحترم كوكبنا.

السيد بيتي (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في مداولات هذا الاجتماع

بشأن تمويل التنمية، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا باعتبارنا بلدا ناميا.

تعرب زمبابوي عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل تنزانيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل سري لانكا بالنيابة عن مجموعة الـ ١٥، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهذا المنتدى يأتي في وقت مناسب، حيث أن ثمة ضرورة بالفعل لاستعراض خيارات التمويل للبلدان النامية على خلفية أزمة الديون في أوروبا والأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وزمبابوي تقدر الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بدعم جدول أعمال التنمية في البلدان النامية، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

وزمبابوي، من جانبها، لا تزال ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل لتحقيق أهداف الإعلانين وقد وضعت مبادرات ستيسر تنفيذها. غير أن الأعضاء الحاضرين هنا ربما يتفقون معي على أن تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلانين مهمة شاقة، بالنظر إلى القيود التي تواجهها البلدان، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية العالمية وأزمات الديون في منطقة اليورو، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أدى ذلك إلى انخفاض التدفقات المالية إلى البلدان النامية. وهذا، بدوره، يشكل تحديا رئيسيا لسعينا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

والعبء الثقيل للديون لا يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة. وعلى سبيل المثال، فقد جعل دين بلدي وقدره ٧ بلايين دولار زمبابوي غير قادرة على الوصول إلى أي تدفقات ذات مغزى. وسيبقى الحال على ما هو عليه إلى أن يتم حل مسألة الديون.

وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أيضا، حيث تقلص بنسبة ١٠ في المائة إلى ٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي زمبابوي، كان الانخفاض كبيرا جدا، من أعلى مستوياته عند حوالي ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات من القرن الماضي ونسبة ٢٠ في المائة في التسعينيات من القرن العشرين، إلى ١,١ في المائة فقط بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتجاوز ١٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١١.

وزمبابوي تعاني أيضا من انخفاض المساعدة الإنمائية، من أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٦١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ وإلى ٣٥٠ مليون دولار فقط في عام ٢٠١١. وهذا الانخفاض ليس قاصرا على زمبابوي، حيث أن أفريقيا بأسرها تواجه نفس المعضلة الناجمة أساسا عن الأزمة العالمية.

ولذلك، فإن من الضروري ومن الحصافة، كما جاء في توافق آراء مونتيري، أن نهتم بشكل متزايد بمواردنا المحلية بوصفها وسيلة لتمويل التنمية. وقد اكتسى ذلك الأمر أهمية أكبر نظرا للتحديات في مجال تعبئة الموارد الدولية. وبالتالي، يتعين على البلدان النامية اعتماد استراتيجيات أكثر جرأة لتعبئة الموارد محليا.

وتشمل تلك الاستراتيجيات إجراء إصلاحات ضريبية وتطوير وتوسيع الأسواق المالية وتشجيع الادخار. ونظرا لندرة الموارد، فقد اعتمدنا في زمبابوي سياسة ”العيش على الكفاف“. وبدقيق العبارة، نحن نتبع التخطيط المالي القصير الأجل بوضع ميزانية نقدية.

ومن أجل تعزيز الموارد المحلية، فإننا نصلح أيضا الإدارة الضريبية لدينا ونحن نعكف الآن على وضع الصيغة النهائية لقانون جديد لضريبة الدخل. وتشمل الإصلاحات إجراء استعراض للتشريعات ووضع مبادرات لتنظيم الاقتصاد وفقا للاعتبارات المالية وإضفاء الطابع الآلي على إجراءات الإدارة الضريبية. ونستعرض أيضا فرض ضرائب على

الصناعات الاستخراجية، ولا سيما التعدين، بهدف الاستفادة من الموارد المعدنية للبلد إلى أقصى حد. ومن المهم للغاية أيضا تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المعدنية، وهو الأمر الذي نعكف عليه حاليا.

وبينما تنفذ البلدان النامية تدابير للمساعدة على تعبئة الموارد المحلية، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تكمل أيضا هذه الجهود بضمان ألا تستغل، في سعيها إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية، البلدان النامية. وبعبارة أخرى، نحن ندعوها أيضا إلى توخي الشفافية والمساءلة في تعاملاتها مع البلدان النامية، الأمر الذي سيعزز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، دعما للتنمية.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية تترانيا المتحدة باسم المجموعة الأفريقية، وممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويثني وفد بلدي على الرئيس لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى الذي يساعدنا على التركيز في جدول أعمالنا على المسألة الرئيسية المتمثلة في تمويل التنمية. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه (A/66/329 و A/66/334)، واللذين يتضمنان ملاحظات ثاقبة للغاية وتوصيات رئيسية بشأن الموضوع قيد المناقشة. ووفد بلدي يؤيد تماما العديد من تلك التوصيات.

ويشدد الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/66/329، المعنونة ”متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية“، على أهمية تمويل عملية القضاء على الفقر وتوسيع فرص العمل، فضلا عن الحاجة الماسة إلى العمل على وجه السرعة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من النكسات الكبرى مثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة وعدم اليقين في الأسواق العالمية وتقلب الأسعار.

ويؤكد التقرير كذلك على أهمية توليد الإيرادات العامة باعتبارها عنصرا حاسما في تعبئة الموارد المحلية لعملية التنمية. وتشمل البدائل الأخرى للتمويل المحلي تعزيز المحركات المؤسسية المحلية، على سبيل المثال عن طريق توسيع نطاق النظام الضريبي. ويشجع التقرير الحكومات على وضع الأطر التنظيمية والسياسات لتمكين القطاع الخاص من المشاركة باعتباره المحرك الرئيسي للنمو وفرص العمل والاستثمار والابتكار.

ونلاحظ أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الدولية والدعم التقني المتعدد الأطراف وبناء القدرات أمور لها دور حاسم في المساهمة في تمويل التنمية وفي النهوض بجميع الأهداف الإنمائية. والبلدان النامية، مثل بلدي، لا تزال تقدر هذا الدعم.

وفي هذا السياق، فإن حكومة بلدي تسعى إلى وضع ما يلزم من أطر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخصائص المواتية للمخاطرة، فضلا عن الإدارة الحكيمة لموارد البلاد الطبيعية المحدودة، من أجل تنمية الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها. وقد أسفر ذلك عن عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي متواضع بنسبة ٥,٥ في المائة تقريبا.

وعلى الرغم من البيئة المواتية للاستثمار في بلدي، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان النامية خلال العقد المنقضي جعل بلداننا مثل بلدي غير قادرة على اجتذاب مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي المطلوب لحفز النمو المستديم وتنويع اقتصاداتها.

ومما يدعو إلى القلق أيضا أن توحيد المصادر غير التقليدية لتمويل التنمية، كما هو مفصل في تقرير الأمين العام، المعنون ”الآليات الابتكارية لتمويل التنمية“ (A/66/334)، لا يصل إلى غالبية البلدان النامية.

وعلى الرغم من حسن النية، فإن حجم التبرعات للتمويل المبتكر للتنمية في القطاع الصحي، لا سيما في ما يتعلق بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لا يزال متواضعا جدا بالمقارنة بإجمالي الموارد اللازمة لإحداث أقصى تأثير على استراتيجيات التدخل العالمي.

ومن الواضح أن ثمة ضرورة لتوسيع نطاق المستفيدين لكي يتسنى لجميع البلدان النامية في مختلف مراحل التنمية الوصول إلى التمويل المواتي اللازم لتنميتها. ونحن بالتأكيد لا نلمح إلى أنه ينبغي أن يكون هناك تحول في التركيز في تمويل التنمية. بل ينبغي أيضا إيلاء اعتبار لجميع البلدان التي ما زالت تكافح على النصف الأسفل من سلم التنمية، حيث لا يزال ٢٠,٧ في المائة من السكان، في حالة بلدي، يعيشون دون الخط المرجعي للفقر. وتتفاقم هذه الحالة بسبب عبء الأمراض، وخصوصا فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

نعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/220) المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“، يوفر أساسا سليما لتوسيع نطاق المساعدة لتشمل فئة واسعة من البلدان التي لا تزال تواجه تحديات إنمائية هائلة كالفقر المدقع والبطالة والتخلف الإنمائي.

ويقر وفدي تماما النتائج الواردة في تقرير الأمين العام. وثمة ملاحظة صائبة في التقرير تفيد بأن عدة مانحين ثنائيين يخفضون أو ينهون تدريجيا مساعداتهم الإنمائية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل، مما يحمل الأمم المتحدة على زيادة دعمها لتلك البلدان لكي تكفل التصدي بفعالية للتحديات الإنمائية التي تواجهها، ولكي يكتب الاستمرار للمكتسبات التي حققتها حتى الآن، وألا يؤثر تناقص المساعدة المالية تأثيرا ضارا ببرامجها الإنمائية.

ومن الجهة الأخرى، فإن مجرى المساعدة الإنمائية أيضا يقصر كثيرا عن التوقعات والالتزامات. ومما تجدر ملاحظته أن صافي نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل الوطني في العديد من البلدان المانحة الكبيرة لا يزال أقل من هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة، باستثناء بضعة بلدان كالدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج وهولندا. إذ أن نسبة مساهمتها تجاوزت الهدف المحدد. ونشكرها شكرا جزيلا على دعمها. ولذلك نناشد الشركاء الإنمائيين الآخرين أن يحذوا حذوها وأن يبذلوا مزيدا من الجهد للوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم في ذلك الصدد.

لذلك، نتطلع بلهفة إلى زخم إضافي يوفره الحوار الخامس الرفيع المستوى لبناء برنامج راسخ لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ المزمع عقده في عام ٢٠١٣.

أشكركم سيدي على إتاحة الفرصة لوفدي لتقاسم أفكاره.

السيدة أوجيامبو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان. وفي الوقت نفسه، أشكره على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى في أوانه لتداول الموضوع الهام المتمثل في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وتنفيذ المهام المقبلة. ونعتقد أن هذه المناقشة توفر فرصة هامة لاستعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

يؤيد وفد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن كينيا من بين البلدان الأفريقية التي الأكثر تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة التي كشفت بعض أوجه الضعف الوظيفية في الاقتصاد العالمي والحاجة الملحة إلى إصلاح الهياكل المالية والتجارية الدولية. ونجم عن الأزمة أيضا عواقب أليمة بالنسبة للتجارة والاستثمار والنمو العالمي. أما بالنسبة لكينيا وأفريقيا بشكل عام، فإن الأزمة تهدد بعكس مسار التقدم الذي أحرز في الأداء والإدارة في المجال الاقتصادي.

إن خبرة كينيا تؤكد أن الأحداث العديدة الخارجية وغير المتوقعة في كثير من الأحيان يمكنها المضي في تقويض مساعي المجتمع العالمي من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة. وتشمل تلك الأحداث الصراعات الدولية، والكوارث الطبيعية والأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت بخسارة في الأسواق المالية الرئيسية من حيث القيمة والاستقرار. وتشدد كينيا على أن مزيجا من هذه العناصر يهدد بعكس مسار التقدم المحرز في التمويل الإنمائي.

تكرر كينيا أن تنفيذ توافق آراء مونتيري يسير سيرا بطيئا بينما التقدم في تحقيق الأهداف ما برح محدودا. ولئن كان من الصحيح أنه أُحرز بعض التقدم في تخفيف وطأة الدين، وإلى حد ما، في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنه صحيح بنفس القدر أن الاتجاهات في تدفقات رأس المال الأجنبي والتجارة الدولية مخيبة للآمال. وتشهد البلدان الأفريقية ضعفا في عائدات صادراتها، وانخفاضا في الاستثمار ومعدلات النمو، وانحسارا في التحويلات الأجنبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يحد من قدرتها على الوفاء بالتزامات مونتيري.

وعلى الرغم من أن توافق آراء مونتيري يؤكد من جديد أهمية تعبئة الموارد المحلية عن طريق فرض الضرائب، المورد المالي المحلي الرئيسي بالنسبة لكينيا والبلدان الأفريقية، أعاقت هذا الصعوبات في القدرة على فرض الضريبة هذه التعبئة. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه القدرة الضريبية تقوم بصورة رئيسية على نصيب الفرد من الدخل، ومستويات التجارة، والحصص الزراعية وغير ذلك من القطاعات الهامة للاقتصاد.

إن المدخرات المحلية تؤدي أيضا دورا هاما في الاستثمار. غير أنه من المهم أن نلاحظ أن مستويات المدخرات المحلية في العديد من البلدان النامية لا تزال منخفضة، ويرجع السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى عوامل خارجية المنشأ، تعيق بشدة النمو الاقتصادي. أما التحدي المتبقي فيتمثل في كيفية زيادة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى القطاعات المنتجة اجتماعيا في أعقاب التحديات الجديدة والناشئة، من قبيل الجفاف الأخير في القرن الأفريقي والأزمة الإنسانية التي صاحبته. على الرغم من هذه التحديات، تحركت كينيا قدما نحو استكشاف موارد ابتكارية للتمويل.

أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى المنتدى العالمي لعام ٢٠١١ بشأن اقتصاد الشتات الذي عقد قبل أيام من الحوار الرفيع المستوى الذي المنعقد اليوم. وشارك في ترؤسه رئيس الجمعية العامة ووفد بنن. وتطرق وفدي فضلا عن وفود بنن والهند وأوكرانيا والفلبين إلى مشروع القرار المتعلق بتمويل التنمية الذي قدمته مجموعته الـ ٧٧ والصين، والذي يقر بأهمية دور اقتصاد الشتات العالمي في تدفق رأس المال العالمي. وكما ذُكر، فإن كينيا لا تزال تبحث عن مصادر تمويل جديدة لإتمام المساعدة الإنمائية التقليدية.

تمكنت حكومة كينيا مؤخرا من الاستفادة من مدخرات مواطنيها في الخارج لتمويل عدد من مشاريع الهياكل الأساسية الهامة، وذلك عندما أطلقت أول سندات شتات مدتها ١٢ عاما. وبينما نقر بإمكانية التحويلات المالية في الشتات وغيرها من مصادر التمويل الابتكارية من أجل

التنمية، لا بد لي من أن أشدد على أنه لا يمكن لتلك المصادر ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تحل محل الترتيبات المالية الحالية أو أن تتفوق عليها.

لا يمكن إنكار دور التدفقات الرأسمالية الدولية اللازمة للاستثمار والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان. وقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أهم مصادر التمويل للتنمية في أفريقيا. ومع ذلك يتضاءل حاليا صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة، أو يمر بمرحلة ركود، ولا تزال تتركز الاستثمارات الأجنبية بدرجة كبيرة في الصناعات الاستخراجية.

لقد وفرت كينيا بيئة مفضية إلى الاستثمار وتشجع المستثمرين المحتملين على اغتنام الفرصة والاستثمار في اقتصادها المتنوع، وخاصة في مجالات يمكن أن تولد عمالة كريمة وتؤدي إلى نقل المعرفة وبناء القدرات المحلية.

لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية. بينما تبين البيانات المتوفرة لعام ٢٠٠٩ أن بعض البلدان قد أوفت بالتزاماتها المتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، توجد حاجة للإسراع في الالتزامات المتبقية والوفاء بها. وفي ذلك الصدد، تؤكد كينيا على الحاجة العاجلة إلى زيادة فعالية المعونة بإيلاء اهتمام خاص لجودة المعونة وكميتها وصرفها بطريقة حسنة التوقيت.

وأود أن أعلق بإيجاز على إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ولا تزال كينيا داعمة لمنظمة التجارة العالمية في جهودها لتشجيع وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف ومبني على القواعد، إلى جانب الإصلاحات التي ابتدرها. ونؤكد على أنه لكي يبقى النظام التجاري المتعدد الأطراف مجديا، الآن وفي المستقبل، تقوم حاجة ملحة إلى زيادة ترسيخ القيادة السياسية الجيدة النوعية، والروح العملية وروح التوافق والواقعية في العملية.

وفي ذلك الصدد، تؤكد كينيا مجددا التزامها بالاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وأهم تطور اقتصادي على المجتمع الدولي أن يحققه هو السعي الجاد لاستكمال تلك المفاوضات. والواقع ولفترة عقد تقريبا تعطلت فيه تلك المحادثات، تحملت البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وطأة التأثير. ووفقا لذلك، نؤكد على أن العجز عن اختتام جولة الدوحة لا يزال يسد طريقنا الوحيد نحو التجارة الدولية. وعلينا جميعا أن نقر بأنه لئن كان لدى أغنى الدول وأقواها القدرات على فتح قنوات جديدة للتجارة، فإن البلدان النامية ليس لديها ذلك الخيار. وطريقنا الوحيد نحو التجارة الدولية هو المسار المتعدد الأطراف. ولذلك، تناشد كينيا الأطراف تسوية جميع المسائل التي طال أمدها، لا سيما المنازعات على الوصول إلى السوق الزراعية وغير الزراعية، فضلا عن نظام الحماية التجارية وغيره من المسائل بغية اختتام المفاوضات بطريقة حسنة التوقيت. والعجز عن ذلك ليس خيارا واستمرار حالة الجمود أكثر سوءا بالنسبة للبلدان النامية.

وفي الختام، تود كينيا أن تنوه إلى أنه مع التحديات السابقة الذكر المتصلة بتمويل التنمية، من المستحيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك نكرر الحاجة إلى زيادة الالتزام السياسي بغية الوفاء بجميع الاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية.

السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): ترحب مدغشقر بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، بتركيزه الخاص على مركز تنفيذ توافق

آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وهذه المسألة تأتي في موعد مناسب اليوم أكثر من أي وقت مضى وفي وقت اضطراب الاقتصاد العالمي وإذ نقترب من عام ٢٠١٥، الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبادئ ذي بدء، تعلن مدغشقر تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل نيبال بالنيابة عن أقل البلدان نموا، وممثل جمهورية تترانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن حشد الموارد المالية الوطنية والدولية على السواء أمر بالغ الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية أن تكون النتائج المحرزة دائمة، نحن بحاجة إلى تمويل واف ومستقر وثابت. بيد أنه نظرا للأزمات الحالية، نلاحظ من جانب البلدان المتقدمة النمو الشريكة ميلا نحو فك الارتباط ونزعة نحو التخلي عن دعمها للتنمية. وفي مواجهة هذا الرد من جانب البلدان المتقدمة النمو، نحن البلدان النامية لن نتخلى عن مسؤولياتنا. وندرك أن علينا أن نعتمد في المقام الأول على قوتنا الذاتية. وبالرغم من ذلك نناشد تقديم المعونة، التي بدونها ستكون جهودنا بلا طائل، وبخاصة في السياق الصعب الذي نجد أنفسنا فيه اليوم، مع العديد من التحديات الماثلة أمامنا.

وقبل عدد من الأعوام، قررت مدغشقر أن تتولى زمام مصيرها بالذات وعكفت على إجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسسية بعيدة المدى تهدف إلى تشجيع الحوكمة الأفضل. وبفضل شطب ديوننا الخارجية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأيضا بفضل التقدم المحرز في تحسين إدارة مواردنا المالية، ظلت حالة الاقتصاد الجزئي في مدغشقر مؤاتية تماما. ومكننا أداء قطاعات الزراعة والسياحة والتعدين من المحافظة على متوسط معدل نمو سنوي بلغ أكثر من نسبة ٥ في المائة سنويا منذ عام ٢٠٠٤.

وسمح ذلك التقدم المحرز لحكومة مدغشقر بأن تنفيذ سياسات للتنمية ولمكافحة الفقر لمنفعة معظم المحرومين. وأحرزت مدغشقر تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. ولكن بالرغم من النتائج المحددة المحرزة في مكافحة الفقر وفي حماية البيئة، تتعرض انجازاتنا للتهديد من جراء الصعوبات التي واجهتها الدولة في بحثها عن تمويل الاحتياجات المستمرة لتلك المشاريع. وأدت الصعوبات العالمية المتعاقبة، وبخاصة الأزمة المالية العالمية المستمرة، إلى تخفيض في المعونة الأجنبية والاستثمار، الأمر الذي زج بسكاننا في حالة من الاضطراب البالغ والفقر.

وعلى الصعيد الوطني، لا يساعد نقص الإيرادات المالية إلى جانب ارتفاع الإنفاق العام على التدابير اللازمة بشكل عاجل لتخفيف محنة السكان على تنفيذ السياسات الإنمائية المتفق عليها. ومدغشقر، شأنها شأن العديد من أقل البلدان نموا الأخرى، تعاني من العبء الكامل لتلك الأزمات، وهي ليست مسؤولة عنها. ولذلك نناشد البلدان الشريكة الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة الإنمائية، وهي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا. ويظهر تقرير الأمين العام عن تلك المسألة اطرادا مستمرا في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإنها لا تزال بعيدة من بلوغ الهدف المتفق عليه بتخصيص نسبة ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة في الفترة من الآن إلى عام ٢٠١٥.

وفي هذه الفترة الصعبة، ينبغي تعزيز التضامن والتعاون الدوليين. ومن ذلك المنطلق، ينبغي دعم التعاون بين بلدان الجنوب بغية تمكينه من التسريع الحقيقي للتنمية.

وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا ينظر إليه بأي حال من الأحوال باعتباره بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب.

وتشكل التجارة الدولية المحرك الرئيسي للتنمية. وللأسف، فإن عودة نظام الحماية في أسواق البلدان المتقدمة النمو يلقي بعبء ثقيل على أقل البلدان نموا، وهي بالفعل غير قادرة على المنافسة ومهمشة.

وفي ضوء حالة الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الدوحة، من المطلوب اتخاذ تدابير سريعة لصالح أشد البلدان ضعفا. ولا بد من التعجيل باتخاذ التدابير المتفق عليها في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي اعتمد في هونغ كونغ فيما يتعلق بوصول جميع السلع المنتجة في أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون فرض رسوم جمركية عليها أو حصص. وينبغي أن يوجه دعم التجارة إلى أكثر البلدان حاجة إليه.

ويتطلب السعي لأشكال ابتكاريه ومستقرة وثابتة للتمويل وضع سياسات شاملة تضم جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، من كلا القطاعين الخاص والعام ومن جميع المستويات.

وثمة إمكانية كبيرة في مسألة تسخير الموارد، ولكن كما تبدى في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، من الضروري ضمان أن تعمل الأشكال المختلفة لتمويل التنمية والأشكال المتنوعة للتعاون حفازا حقيقيا للتنمية.

وعلاوة على ذلك، يلزم التعجيل بإصلاح الهيكل والنظام الماليين الدوليين بغية فتح الطريق أمام أفقر البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار حالاتها المعينة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بالتطورات التي وقعت مؤخرا في عملية التعافي بعد انتهاء الأزمة في مدغشقر. فإنشاء المؤسسات الانتقالية المحددة في خريطة الطريق التي وقعت عليها الأحزاب السياسية في مدغشقر قطع شوطا طويلا، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسين. وتعمل حكومة الوحدة الوطنية بالفعل عملا جديا للتحضير للانتخابات المقبلة، وتم تشكيل البرلمان الانتقالي بتعيين أعضاء الكونغرس الانتقالي والمجلس الانتقالي الأعلى. والآن أكثر من أي وقت مضى، تحتاج مدغشقر إلى دعم المجتمع الدولي حتى لا تُمحى الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نؤكد ارتياحنا البالغ لعقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية، وهو مسألة حاسمة بالنسبة لبلدان الجنوب.

ونود أن نؤكد مجددا على أن الأزمة أعمق مما كانت عليه قبل عام. إنها أزمة اقتصادية ومالية وبيئية وغذائية وأزمة طاقة على الصعيد العالمي، تؤثر على ذات الأساس الذي يقوم عليه عالم اليوم وعلى الأمم المتحدة نفسها، التي تفقد شرعيتها في عالم تحيق به باستمرار الحروب والجوع والأوبئة وتغير المناخ والجفاف والفيضانات والزلازل وأمواج تسونامي ومصائب أخرى كثيرة. وتزداد هذه الصورة قتامة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المنعقد في ديربان في جنوب أفريقيا يواصل أعماله دون التوصل إلى أي اتفاق.

وعلى نفس المنوال، فإن الشكوك تحيط بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠). ومثلما أن مصير بروتوكول كيوتو على المحك في ديربان، فإن الإطار القانوني بأكمله، الذي حمى الأرض بدرجة ما من عملية التدمير المستمر، على المحك في مؤتمر ريو + ٢٠. وستتفاقم هذه الحالة إذا ما جرت الموافقة على نموذج الاقتصاد الأخضر الذي ينطوي على تحويل الطبيعة إلى سلعة بصفة عامة.

كيف يمكننا أن نتكلم عن تمويل التنمية على خلفية مثل تلك التي وصفتها للتو، حيث يجري تدمير ما تم بناؤه بالأمس في اليوم التالي بفعل الحروب أو الزلازل أو غيرها من الكوارث؟ والمناقشات صدى لبعضها بعضا وتمويل التنمية نادر على نحو متزايد ولا يجري الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو؛ وبالتالي فإن هناك نقصا في رأس المال في نفس الوقت الذي نشهد فيه عمليات جامحة لتجميع رأس المال بصورة مطردة.

لقد حدث تغيير جذري في دور المصارف في الاقتصاد وفي العلاقة بين البنوك والاقتصاد الحقيقي. فالمصارف اليوم ليست مؤسسات وظيفتها الرئيسية توجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج. وبدلا من ذلك، يجري توجيه الأموال نحو المضاربة المالية في الأسهم والسندات والطاقة والغذاء والأراضي والتنوع البيولوجي وهلم جرا. وتتولد أرباح بالبلايين دون إنتاج ولو حتى إبرة.

وما دام لا يتم اتخاذ تدابير لتغيير هيكل المؤسسات المصرفية وهدفها وإجبارها على تمويل أنشطة مثل الزراعة والصناعة، سيكون من الصعب رؤية أي حل لتمويل التنمية. فالمصارف لم تُخضع الاقتصاد التقليدي الحقيقي، مثل الصناعة والزراعة، للأسواق المالية فحسب؛ بل أنها غيرت الاقتصاد نفسه تدريجيا. وعلى سبيل المثال، تصبح الزراعة زراعة معدلة وراثيا تسيطر عليها احتكارات كبيرة عابرة للحدود الوطنية، تدمر بصورة متزايدة الاقتصاد الريفي واقتصاد المنتجين صغار ومتوسطي الحجم، في حين تلوث التربة وتدمر البذور التقليدية من أجل احتكار إنتاج ما نأكله وتحديد أسعار الغذاء. وباتت السيادة الغذائية والغذاء بوصفه حقا من حقوق الإنسان والتمويل من أجل تنمية زراعة شعوبنا من المستحيلات الآن. ومن الواضح أن تمويل تلك العمليات الاحتكارية يدر ربحا أكثر من تمويل القضاء على الفقر أو ضمان تكيف بلدان الجنوب مع تغير المناخ.

وبالنسبة للعولمة الليبرالية الجديدة، فإن التعليم والصحة والعمالة ليست من حقوق الإنسان. ومن ثم، فإن الحق في التنمية المتضمن في الحقوق التي ذكرتها للتو لا وجود له. والتنمية الوحيدة القابلة للاستمرار هي تلك التي تنتج عن المنافسة في السوق. وبالتالي، لا يمكن تمويل التنمية باعتبارها حقا – وفي هذا المقام، فإننا نواجه قيدا آخر على تمويل التنمية.

يقول ممثلو البلدان المتقدمة النمو إن الكساد الاقتصادي يجعل من المستحيل توفير التمويل للتنمية، لكن الكساد هو نتيجة السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية التي تمولها التخفيضات الضريبية والتسريح الواسع للعمال والتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي وهلم جرا. وبالتالي، فإن ما يتم إيجاده هو الفقر وليس التنمية. وفي هذه العملية الكسادية، تقوم وكالات تقييم المخاطر بدور أساسي في قيادة البلدان نحو الانهيار التام. من، إذاً، الذين يقيمون الذين يقيمون المخاطر، والذين يصدرون حكما بصورة غير مسؤولة بالمرة على اقتصاد بلد ما؟ وتلك الوكالات تفضل وضع مصرفيين من غولدمان ساكس، من الأعضاء السابقين في اللجنة الثلاثية، في مناصب حاسمة في السلطة.

وفي أوروبا، سار بلد واحد في اتجاه آخر. فقد رفض الوصفة الطبية لليبرالية الجديدة وتعافى من الكساد الاقتصادي وهو في طريقه إلى تحقيق النمو المستدام. فلماذا لا نستعرض تجارب بلدان في قارات مختلفة، اختارت نُهجا أخرى غير نهج العولمة الليبرالية الجديدة وتسير باتجاه تحقيق العدل والمساواة والشمول الاجتماعي؟ وسياسات الليبرالية الجديدة تُهزم في الأوساط الأكاديمية وفي تجارب مختلفة. والآن، وفي عمل يدل على العجز، يجري تصوير تلك المسائل الظرفية باعتبارها معايير دستورية، وهو طريق يؤدي إلى إدامة الكساد والمضاربة المالية وحكومة غولدمان ساكس.

وفي ظل غياب السيولة، من الصعب جدا بالنسبة للجنوب أن يقضي على الفقر وأن يتكيف مع تغير المناخ وأن يحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل أحد سبل المضي قدما في أن يحصل الجنوب على الاستقلال الذاتي ماليا ونقديا. ومصرف الجنوب والنظام الموحد للتعويض الإقليمي والتعاون التضامني والتجارة العادلة تشكل سياسات تؤدي إلى تعزيز السيادة والاستقلال والقضاء على الفقر.

السيد كبكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب آسيا.

يعرب وفدي عن تقديره لعقد الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. في الواقع، وكما أشارت إلى ذلك العديد من الوفود، فإن عقد الحوار يأتي في وقت مناسب للغاية، مع اقترابنا من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحدد في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تعكس المواضيع المختارة الحاجة الملحة إلى استعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وبخصوص المواضيع التي تم اختيارها للموائد المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين، أود أن أتشاطر بإيجاز ملاحظات وفدنا بشأن مختلف المسائل التي نوقشت أو المزمع مناقشتها.

وفي ما يتعلق بموضوع المائدة المستديرة الأولى بعنوان ”إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وأثاره على التنمية“، نريد أن نؤكد مرة أخرى أن على الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة العالمية الوحيدة ذات المشاركة العالمية والشرعية التي لا خلاف عليها، الحفاظ على دورها المركزي في الإصلاح الحالي لإطار الحوكمة العالمي، بما في ذلك النظام النقدي والمالي المتعدد الأطراف. ومن الواضح أن ثمة مجال لاضطلاع مجموعات أخرى من المشاركين بالجهود التي ترمي إلى إصلاح النظام، لكن يتعين أن تقر جهودهم وتعكس واقع أن الأمم المتحدة هي المحرك الرئيسي للعملية.

وفي ما يخص موضوع المائدة المستديرة الثانية بعنوان ”تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة، والديون الخارجية والتجارة الدولية“، فإننا نرغب في الانضمام مرة أخرى إلى الدعوة الدولية لنظام تجاري متعدد الأطراف منصف ومنفتح وغير تمييزي يقوم على القواعد، واختتام جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن. وثمة حاجة إلى المزيد من المرونة من جانب البلدان المتقدمة النمو بغية كسر الجمود الحالي والسير قدما بالمفاوضات إلى نتيجة منصفة يمكن أن تؤدي إلى التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إننا ندرك أنه ونظرا للأزمة المالية والاقتصادية الحالية، سيكون هنالك ميل أكبر لدى البلدان لاتخاذ تدابير حمائية وتخفيض العالم المتقدم لتدفقات مساعداته للبلدان النامية. لكن ذلك سوف يؤدي فحسب إلى مشاكل أكبر لنا جميعا، حتى لو كانت تلك التدابير ملائمة سياسيا للمجتمعات المحلية، فإنها ستسبب مصاعب أكبر للبلدان النامية. في النهاية، لن يكون بوسع العالم بأسره سلوك طريق في اتجاه التنمية المستدامة. لا يمكن سلوك هذا الطريق باتخاذ تدابير حمائية، تؤلب الواحد ضد الآخر. إذ علينا سلوك الطريق معا.

وسيكون الموضوع الثالث لمناقشات المائدة المستديرة ”دور التعاون الإنمائي المالي والتقني في مجال التنمية، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في تفعيل أنشطة تعبئة الموارد المالية على الصعيدين المحلي والدولي من أجل التنمية“. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بتقرير الأمين العام

(A/66/329) الذي يشير إلى أن العديد من كبار المتبرعين لم يبلغوا بعد هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. حتى وإن ارتفعت المستويات، يتعين علينا حث البلدان المتقدمة، مع اقترابنا من الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تمشيا مع مؤتمر الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٢، وبرنامج عمل اسطنبول.

وفي ما يخص المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، تود الفلبين الإشارة إلى المنتدى العالمي بشأن اقتصاد الشتات لعام ٢٠١١ الذي عقد مؤخرا، حيث تشاطرت الفلبين والعديد من البلدان الأخرى التي لها عدد كبير من المواطنين الذي يعملون في الخارج خلال المنتدى تجارب إدماج مواطنيها العاملين في الخارج في خططها الإنمائية المحلية. ونأمل أن يقر العالم بأهمية دور اقتصاد الشتات العالمي في التدفقات المالية العالمية والروابط المحتملة بين اقتصادات البلد المضيف للشتات والبلد الأصلي للشتات.

لقد أطلقنا في الفلبين نسختنا الخاصة من سندات الشتات، التي نسميها سند العامل الأجنبي في الخارج، كمصدر مبتكر لتمويل التنمية. وبهذه الطريقة، فإننا نستجيب لدعوة توافق آراء مونتيري إلى ضرورة التقليل من تكاليف التحويل فيما يخص تحويلات العمال المهاجرين، وتهيئة فرص للاستثمارات الموجهة للتنمية.

كانت الفلبين أيضا رائدة باعتمادها فكرة مبادلة الديون بالأسهم قبل عقد من الزمن. في الواقع، قبل عقدين من الزمن، شرعت الفلبين في مبادلة الديون لصالح الأطفال. لكننا مع مواصلة تأييد تلك الأفكار، نؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن تخفيف الديون يجب أن يعود بالفائدة على جميع البلدان النامية، وفي ضرورة أن تأخذ القدرة على تحمل الدين الخارجي في الاعتبار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك سنواصل الدعوة إلى ترتيبات مبادلة الديون بالأهداف الإنمائية للألفية.

ويتعين إدراك أن المجتمع الدولي سيظل بعيدا عن تحقيق وعد توافق آراء مونتيري، إذا أغفلنا الحاجة إلى اتخاذ نهج شامل يضمن تناسق واتساق المساعدة الإنمائية والمساعدة الدولية في المجال النقدي والمالي والتجاري، دعما للتنمية. وعلينا بالتالي العمل لنحقق فعلا أقصى استفادة من الروابط بين الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأنشطتها التنفيذية ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي تشكل معا مراكز للحوكمة العالمية. بتلك الطريقة، يمكننا تحقيق الوحدة في العمل، كما عملنا معا للتحضير لمؤتمر قمة مونتيري وتوافق آرائه. علينا تحقيق الوحدة في العمل حتى يصبح تمويل التنمية، خصوصا في البلدان النامية، بالفعل وسيلة فاعلة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة والمنظمين لهذا الحدث وأن أؤكد أن الفلبين ستقوم بدورها لكفالة أن الحوار الرفيع المستوى معلما هاما آخر على الطريق المؤدية إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في الحوار الرفيع المستوى.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أذكر الممثلين بأن الحوار غير الرسمي التفاعلي سوف يعقد في غرفة الاجتماعات ٤ من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٤٥. وسوف تعقد جلسة عامة ختامية قصيرة فورا بعد ذلك، أيضا في غرفة الاجتماعات ٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.